وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية

تخصص : إحصاء و اقتصاد تطبيقي

الموضوع :

دراسة قياسية لأثرالجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2014-1970)

منإعداد الطالبين :

عدة مصطفى

ركلة عمر

إشرافللدكتور:

تهتان مراد

السنة الجامعية : 2016-2015

شكر و عرفان

نشكر المولى عز وجل ونحمده سبحانه وتعالى كثيرا على هذه النعمة الذي وفقنا في انجاز هذا العمل ونسأله أن ينفعنا به وينفع به غيرنا .

كما نتوجه بالشكر الجزيل والخالص أستاذنا الفاضل الدكتور"تهتان مراد "الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا ، فله كل التقدير والاحترام

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة ورئيس لجنة المناقشة ،

لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه المذكرة إبداء ملاحظاتهم

البناءة و تقويم ما جاء فيها .

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد .

الإهـداء

إلى الوالد الكريم رحمه الله

إلى الوالدة العزيزة حفظهما الله .

إلى إخوتي و أخواتي .

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد .

إلى كل من كان عونا و سندا لي في إنجاز هذال العمل المتواضع .

خاصة أخي وزميلي عمرالذي قاسمني عناء إنجاز هذ العمل المتواضع

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم مذكرتي .



الفهرس

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول: عموميات حول الجباية

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفهوم الجباية العادية..... 03

المطلب الأول:تعريف الضريبة؛ خصائصها..... 03

المطلب الثاني :أهداف الضرائب،أسسها القانونية وقواعدها..... 04

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية للضرائب..... 09

المبحث الثالث: الجباية المعمول بها في الجزائر..... 11

المطلب الأول:الجباية البترولية..... 12

المطلب الثاني:الجباية العادية..... 14

خلاصة..... 28

الفصل الثاني:المقاربات الفكرية للنمو الاقتصادي

تمهيد..... 30

المبحث الأول: مفهوم النمو واختلافه عن التنمية..... 31

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي؛والتنمية الاقتصادية..... 31

المطلب الثاني:عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه..... 33

المطلب الثالث:عناصر التنمية الاقتصادية..... 36

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 38

المطلب الأول : النمو عند الكلاسيك..... 38

المطلب الثاني : النمو عند الكنزيين..... 41

المطلب الثالث:النمو المتوازن وغير المتوازن..... 44

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي..... 46

المطلب الأول :نموذج هارود – دومار..... 46

المطلب الثاني : النماذج النيوكلاسيكية للنمو (نموذج سولوروبرت 1956)..... 49

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي..... 52

خلاصة..... 57

الفصل الثالث:تحليل قياسي لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي

تمهيد..... 59

المبحث الأول:الاصلاحات الجبائية في الجزائر..... 60

المطلب الأول:دوافع الإصلاح..... 60

المطلب الثاني:: **أهداف الإصلاح الجبائي**..... 63

المطلب الثالث: محاور الاصلاح الجبائي..... 66

المبحث الثاني: دراسة خصائص المتغيرات..... 68

المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية..... 68

المطلب الثاني دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الانتاج..... 74

المطلب الثالث:دراسة السببية بين المتغيرات وتقدير نماذج تصحيح الخطأ..... 92

خلاصة..... 99

خاتمة عامة..... 102

المراجع

الملاحق

الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي	19
02	LPIBنتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة	75
03	LPIB للسلسلة ADFنتائج اختبار	75
04	DLPIBنتائج تحديد درجة التأخير للسلسلة	77
05	DLPIBللسلسلةADFنتائج اختبار	78
06	LEMPنتائج درجة التأخير للسلسلة	79
07	LEMP للسلسلة ADFنتائج اختبار	80
08	نتائج درجة التأخير للسلسلة DLEMP	82
09	نتائج اختبار ADF للسلسلة DLEMP	82
10	نتائج درجة التأخير للسلسلة LSK	84
11	نتائج اختبار ADF للسلسلة LSK	84
12	نتائج درجة التأخير للسلسلة DLSK	86
13	نتائج اختبار ADF للسلسلة DLSK	87
14	نتائج درجة التأخير للسلسلة LFISC	88
15	نتائج اختبار ADF للسلسلة LFISC	89
16	نتائج درجة التأخير للسلسلة DLFISC	91
17	نتائج اختبار ADF للسلسلة DLFISC	91
18	نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية	93
19	نتائج درجة التأخير للنموذج VAR	94
20	اختبار جوهنس	94
21	نتائج اختبار résiduel serial corrélation LM T على بواقي معادلات VECM	97
22	نتائج اختبار Jarque bera على بواقي معادلات النموذجVECM	98

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المعادلة الاساسية لنموذج سولو	51
2	LPIBمنحنى تطور السلسلة	74
3	LPIBدالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة	74
4	DLPIBمنحنى تطور السلسلة	77
5	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلةDLPIB	77
6	منحنى تطور السلسلة LEMP	79
7	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LEMP	79
8	منحنى تطور السلسلةDLEMP	81
9	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLEMP	81
10	منحنى تطور السلسلة LSK	83
11	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LSK	83
12	منحنى تطور السلسلةDLSK	86
13	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلةDLSK	86
14	منحنى تطور السلسلةLFISC	88
15	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلةLFISC	88
16	منحنى تطور السلسلة DLFISC	90
17	دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLFISC	90

مقدمة عامة

مقدمة :

لقد كان الاهتمام ولا يزاال قائما من قبل المفكرين الاقتصاديين على عملية النمو الاقتصادي، فهو يعتبر منذ نهاية العالمية الثانية من المشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم حيث أصبح تحقيق النمو الاقتصادي في اي مجتمع ضرورة حتمية وملحة، والمشكلة التي تواجهها المجتمعات تكمن في كيفية جعل معدل النمو الاقتصادي كافيا.

لمواجهة الاستهلاك السنوي في السلع الرأس مالية بسبب استخدامها في عمليات الإنتاج ، ولمواجهة أيضا الزيادة السنوية في عدد السكان الأمر الذي يجعل استمرار النمو الاقتصادي عند نفس المستوى عاملا مؤديا إلى انخفاض مستوى المعيشي.

الجزائر كغيرها من البلدان باشرت العمل من اجل التنمية والنمو الاقتصاديين من الاستقلال فهذا دفعها إلى الرغبة في الحصول على المنافع التي قدمها النمو الاقتصادي لدول المتقدمة، وهذا عن طريق الاهتمام بالجباية العادية فلقد كانت المخططات التنموية المنفذة سابقا تهتم كثيرا بالإيرادات المالية بما فيها الجباية، وهو ما سمح بتحقيق نتائج ايجابية في النمو الاقتصادي، إلى انه نتيجة للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهت الجزائر في العشرية السوداء أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

غير إن السنوات القليلة الماضية شهدت ارتفاعا ملحوظا لإيرادات الجباية بسبب الإصلاح الاقتصادي والتي تقوم به بلادنا منذ 1994 وتحسن أسعار البترول واعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي .

ونظرا للأهمية البالغة التي تلعبها الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي أصبحت محل اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين فمنهم من درسها في الجانب النظري بإعطائهم تعار يف وتقديمهم تحاليل وتفاسيرها ومنهم من درسها في الجانب القياسي الاقتصادي، ومن هنا تظهر الجبائية وسيلة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي .

ومن خلال المشهد المصاغ أعلاه، ونظرا للأهمية البالغة للجبائية والعلاقة التي تربطها بالنمو الاقتصادي.

قمنا بطرح الإشكالية

الاشكالية :

ما هو أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي نظرة أهم المدارس لمسألة النمو الاقتصادي؟

– ما هو دور الجباية في تحريك عملية النمو الاقتصادي ؟

– ما هي نسبة مساهمة كل من (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)في النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

– ما هي خاصية المتغيرات المفسرة للإنتاج؟

الفرضيات :

و لمعالجة هذه الإشكالية سوف ننطرق الى مجموعة من الفرضيات الأساسية التي نراها أكثر منطقية لفهم الموضوع وهي:

– زيادة الضرائب ليس بالضرورة يؤدي الى زيادة الانتاج

– الاقتصاد الجزائري لا يمكن من اعطاء البعد الكمي للظاهرة بسبب خصائص هذه الاخيرة لانه يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد على اسعار البترول

– يتأثر الناتج الداخلي بالمتغيرات الحاصلة في رأس المال ؛العمل ؛والجباية

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لموضوع البحث للأسباب التالية:

– كوننا طلبة تخصص احصاء واقتصاد تطبيقي ولم نتعمق في دراسة الجباية العادية بحكم تخصصنا تم اختيار هذا الموضوع حتى تكون لنا نظرة معمقة عنه

– تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه الجباية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية

– التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل الرفع من معدلات نمو اقتصادها بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

مناهج البحث المستعملة :

و قد عالجنا الموضوع محل الدراسة و البحث للإجابة على التساؤلات المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، من تحديد مواصفات وطبيعة كل من الجباية والنمو الاقتصادي والتنمية، المنهج الاستنباطي فيما

يتعلق بالجباية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما كما استخدمنا المنهج الإحصائي الاقتصادي فيما يخص الدراسة التطبيقية لأثر الجباية على النمو الاقتصادي

أهداف الموضوع :

تسعى دراستنا إلى إدراك الأهداف التالية:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، كما تطمح إلى دراسة الجباية وإبراز تأثيرها على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إعطاء نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية واختلافها عن النمو الاقتصادي

فترة الدراسة :

حيث أن هذه الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري من الناحية المكانية أما من الناحية الزمنية فهي تخص (1970-2014) التي تعبر عن معطيات سنوية .

أما فيما يخص اختيارنا لهذه الفترة فإنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية, و احتواؤها على مختلف التحولات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية التي عرفتها البلاد و شكلت حقبة مهمة للدراسة

خطة البحث:

شملت دراستنا المتواضعة هذه ثلاثة فصول مرتبة كما يلي:

الفصل الأول : يتمحور حول عموميات حول الجباية، تناولنا فيه 1مبحثين : جاء في المبحث الأول مفهوم الجباية تعاريف حول الضريبة وما يتعلق بها ، و في المبحث الثاني تناولنا فيه الجباية المعمول بها في الجزائر

الفصل الثاني: تناولنا فيه موضوع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ نماذج النمو الاقتصادي ، وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تعرضنا مفهوم النمو واختلافه عن التنمية، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي، أما نماذج النمو فقد تطرقنا إليها في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: يمثل هذا الفصل جوهر البحث حيث تطرقنا فيه إلى التحليل القياسي لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول تناولنا فيه الاصلاحات الجبائية في الجزائر أما المبحث الثاني قمنا بدراسة خصائص المتغيرات الخاصة بدالة الانتاج .

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والجباية العادية ومدى تأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر واتجاه هذا التأثير، وتحديد نموذج لمعرفة دور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في زيادة الناتج الوطني الخام باستعمال أدوات القياس الاقتصادي ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا في دراستنا على مايلي:

تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالجباية العادية بصفة عامة ثم الجباية المعمول بها في الجزائر بنوعيها بترولية وعادية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) ، ثم طرقنا في الفصل الثاني إلى المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من اجل التفرقة وعدم الخلط بين المفاهيم ومن ثم عرض بعض النظريات المفسرة للنمو عبر مراحل الفكر الاقتصادي، بداية من إسهامات الاقتصاديين (من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) التي ارتكزت على مفهوم تراكم رأس المال كأهم العناصر التي تساعد على النمو بصفته المحدد الرئيسي والذي يتحدد بالادخار والاستثمار وكذلك على العمل في تراكم رأس المال مقارنة بعنصر العمل بالإضافة إلى الابتكارات .

أما كينز فقد أشار إلى أن النمو الاقتصادي يتوقف على التشغيل والذي يتوقف بدوره على الطلب الفعال حيث حصر كينز الشروط الضرورية للنمو في القدرة على التحكم في السكان والرغبة في التقدم العلمي، بينما النظرية الحديثة للنمو (النمو الداخلي) التي ركزت على غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، وثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال والعائد من الاستثمار في تكوين رأس المال البشري

أما الفصل الثالث من البحث يتضمن تحليل وصفي لإصلاحات التي قامت بها الجزائر ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج أن الجزائر تعيش بعض المتناقضات من طراز الندرة مع الوفرة وبالرغم من أن الجزائر قد حققت التوازنات لكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج المحروقات فبالرغم من أن الجزائر دولة بترولية باعتبار هذا الأخير يخلق ثروات غير أنه لم يستطع خلق مناصب شغل ، وبالرغم من إصلاح النظام الجبائي الذي قامت به الجزائر، ودعم عملية النمو في الأجلين المتوسط والطويل، وإصلاح وتطوير القطاع العام فان الإيرادات الجبائية أو بالأحرى السياسة الجبائية لم تكن فعالة في تأثيرها على معدل النمو

لقد قمنا في هذا الفصل بتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى مساهمة الجباية العادية وفعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما وهو محور الدراسة .

الفصل الأول

عموميات حول الجباية

تمهيد

تحظى الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقتطاعات المالية الأخرى، فهي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات لتغطية نفقات الدولة وتعتبر الضريبة عنصر هام في تغطية نفقات الدولة لذا تطور مفهومها بتطور مفهوم الدولة عبر العصور فهي لا تعتبر مصدر من مصادر تمويل النفقات العامة فقط فهي تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي، خصوصا بما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي في الدولة، فهي إحدى أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة الحديثة، إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية عديدة تختلف آثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد. ومن الإلمام بالموضوع الذي نحن في صدد دراسته فقد خصصنا الفصل الأول لمفاهيم عامة حول الجباية ؛ ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث بالنسبة للمبحث الأول يتضمن الضرائب وخصائصها ،أهدافها وقواعدها وأثارها الاقتصادية ،أما المبحث الثاني خصصناه للتنظيم الفني للضريبة ، أما المبحث الثالث خصصناه لدراسة الجباية المعمول بها في الجزائر .

المبحث الأول :مفهوم الجباية العادي

تتمثل الجباية العادية في مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص سواء كانو طبيعيين أو معنويين لتمويل ميزانية الدولة، وتتكون من نوعين هما :الجاية العائدة لمزانية الدولة كاضرائب على الدخل، و الضرائب على الانفاق ...الخز. والجباية العائدة للجماعات المحلية (البلدية، الولاية)

المطلب الأول: تعريف الضريبةوخصائصها

الهدف من هذا المطلب هو التعرف على الضريبة من خلال ذكر بعض التعريفات وكذالك الخصائص المتعلقة بها.

أولا : تعريف الضريبة :

هناك عدة تعاريف للضريبة و لكن أكثر هذه التعاريف شيوعا هو أن:

- عرفها الأستاذ جاستون جيبز (DjestonDjebezs) [1]:

الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و إجبارية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة .

- الضريبة عبارة عن مدفوعات إجبارية (قسريه) لنشاطات معينة

- كل اقتطاع أو منفعة أي كان شكلها تحصل عليها القوة العمومية بغية إشراك المواطنين في تحمل الأعباء العامة من جهة، و من جهة أخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية .

- الضريبة هي وسيلة توزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا و سنويا تبعا لقدراتهم التكليفية.[2]

و نكتفي بهذه التعاريف الشائعة حيث نلاحظ أنها اتفقت على :

1 - أن السلطة أو الدولة هي المكلفة بفرض الضريبة و تحصيلها .

2 - على أن الاقتطاع يكون نقدا و الذي تتم عن طريق سيولة نقدية، و ذلك تماشيا مع جميع المعاملات اليومية للأفراد و الدولة .

3 - تجمعها الدولة جبرا ولا دخل لاختيارات الأفراد في تقديمها .

1- أحمد حمدي العناني ، إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، دار المعرفة البنانية 1992، ص : 261

[2] - نفس المرجع، ص : 262

4 – تحقق منافع عامة بتنفيذ السياسة المالية للدولة، و منافع ذاتية لمتحملي الضريبة .

5 – تقوم الضريبة بتغطية النفقات العامة، أي لها دور التمويل، و أن الاقتطاع الضريبي نهائي و بدون مقابل أي أنه لا يمكن استرجاعها مرة ثانية، كما أن الممول لا يحصل على نفع خاص كمقابل لما يدفعه من ضرائب و إنما يكون ذلك بطريقة غير مباشرة .

و يمكن أن نعطي تلخيصا للتعاريف السابقة :

– إن الضريبة هي اقتطاع بدون مقابل وإجباري من طرف الدولة، ويكون نقديا تفرضه الدولة على المكلفين بها وذلك من أجل تغطية النفقات العامة للدولة وتنفيذ السياسات المالية المبرمجة

ثانيا :خصائص الضريبة

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص المتعلقة بالضريبة على النحو الموالي:

–الضريبة اقتطاع نقدي، واكتسبت الضريبة هذه الخاصية منذ ظهور النقود حيث كانت تدفع في القديم بشكل عيني؛

–الضريبة تدفع بصفة إجبارية وإلزامية، إن الضريبة شكل من أشكال إظهار سيادة الدولة، فهي توضع وتحصل عن طريق السلطة والإجبار؛

–الضريبة تدفع بصفة نهائية، أي أنها غير قابلة للاسترداد فهي ليست أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد؛

–الضريبة تدفع بدون مقابل، أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار أو طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة؛

–تجبى الضريبة لتحقيق المنفعة العامة، فهي لا تحصل لغرض الإنفاق على شيء معين بذاته بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة فمنفعتهاعامة؛

المطلب الثاني: أهداف الضريبة، أسسها القانونية وقواعدها

تطرقنا في هذا المطلب الى أهداف الضريبة من خلال أسسها القانونية والقواعد المنوطة بها

✓ **أولا : أهداف الضرائب**

للضريبة أهداف عديدة يمكن حصرها فيما يلي :

إن للضرائب هدفا تقليديا رئيسيا وهو توفير الأموال لتغطية النفقات العامة للدولة وتحقيق أهدافها لذلك كان لابد من وفرة في التحصيل مع الأخذ بعن الاعتبار أن لا يؤثر تحقيق هذا الهدف بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في الدولة ؛ فالضرائب أصبح لها أهداف أخرى توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمـع سياسـيا واجتماعيا

الهدف المالي للضريبة: بما إن الضريبة تعتبر من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة فانه يعتمد عليها أساسا في تغطية النفقات لأنها تمد الخزينة العمومية بقدر كبير من الأموال اللازمة لذلك ؛ فقد ساد الهدف التمويلي إبان الدولة الحارسة وذلك لاقتصار دور الدولة على تسيير المرافق العمومية فكان دورها حياديا مما جعل غرض الضريبة غرضا حياديا

الهدف الاجتماعي:

أ: إعادة توزيع الثروة: ويتحقق ذلك من خلال زيادة الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول المرتفعة وتخفيضها على ذوي الدخول المنخفضة وذلك بفرض ضرائب تصاعدية فتزداد الضرائب من زيادة الدخول وبالتالي تقلل الفوارق في الدخول الصافية

ب: الحد من بعض الممارسات الشرائية غير المرغوب فيها داخل المجتمع مثل السجائر والكحول وغيرها حيث تعمل الدولة على محاربتها وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية عليها بهدف رفع أسعارها و بالتالي تقليل الطلب عليها .

الهدف الاقتصادي:

تلعب الضرائب دور كبير في تشجيع الاستثمار في مجالمعين أو التقليل منه في مجال أخر فإذا ما رغبت الدولة بتشجيع وزيادة الاستثمار في مجالات معينة قامت بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو حتى الإعفاء منها وبالتالي توجيه عملية الاستثمار نحو ذلك القطاع وهذا ينعكس ايجابيا على تحقيق التنمية في المجالات التي

تراها الدولة مثل قطاع الزراعة أو الصناعة وغيرها ؛ والعكس صحيح أي أن تفرض ضرائب للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار خاصة في الدول النامية وبالتالي توجيه تلك المدخرات إلى الاستثمار وعن طريق الضرائب أيضا يمكن للدولة أن تختار سياسة ضريبية حكيمة تشجع الادخار و الاستثمار في المجالات التي تخدم الاقتصاد

✓ **ثانيا:الأسس القانونية للضرائب**

حاول علماء المالية تفسير الأساس القانوني الذي يعطي للدولة الحق في فرض الضرائب و التزام الأفراد بدفعها وقد اختلفت الآراء حول هذا السؤال، إلا انه يمكننا أن نستند إلى اتجاهين يفسران و يبرران حق الدولة في فرض الضريبة

أولهما حق المنفعة التي تعود على الأفراد نتيجة قيام الدولة بتوفير هذه الخدمات العامة، و الاتجاه الثاني يكمن في سيادة الدولة و حقها في فرض الضرائب و بالتالي يلتزم الأفراد بدفع الضرائب و من ثم ينشا بين الأفراد تضامن اجتماعي في سبيل تغطية هذه النفقات التي تعود عليهم في شكل خدمات، و سنعرض هذين الاتجاهين كما يلي :[3]

1- نظرية المنفعة و العقد المالي

يعتقد الكلاسيك أن الضريبة تدفع مقابل المنفعة التي تعود على المكلفين من الخدمات التي توفرها الدولة وذلك نتيجة وجود عقد بين الدولة و الأفراد، يتعهد بموجبه الفرد بدفع إلى الدولة جزء من دخله على أن تلتزم الدولة بتوفير له خدمات عامة، إلا أنهم يختلفون في بنود هذا العقد، فيرى البعض انه تأمين الخدمات، ويرى البعض الأخر انه عقد شركة غلى أساس أن الأفراد يعيشون في جماعة وتمثل هذه الجماعة شركة مساهمة أي أن الفرد يدفع ثمن مساهمته، و الطرف الأخر الذي هو الدولة والتي تمثل مجلس إدارة هذه الشركة، ويساهم كل فرد في نفقات هذه الإدارة من اجل قيامها بوظائفها.

[3] سوزي عدلي ناشد" الوجيز في المالية العامة "دارا لجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2000 ص121،124

فالواقع إذا تأملنا هذه الأفكار يتضح لنا أنها متأثرة بمجموعة من أفكار العقد الاجتماعي وهي متأثرة بالعصر الذي عاشت فيه، و الذي يتميز بانتشار مبادئ الحرية و سيادة المذهب الفردي وهذا في القرن السابع عشر و الثامن عشر الذي كان ينادي بالحد من تدخل الدولة في شؤون الأفراد، مما دفع بالمكلفين إلى تصور بان الفرد يدفع للدولة بقدر ما يأخذ منها، هذا الاتجاه لا يطابق الواقع إذ سبق و أن تطرقنا إلى أن الفرد يدفع الضريبة جبرا وليس مقابل ما يحصل عليه من خدمات بصفته فرد في جماعة وليس بصفته مكلف بالضريبة.

2- نظرية التضامن الاجتماعي[4]

أن حق الدولة في فرض قانونها الخاص بالضريبة يقابله دور الدولة في المجتمع بصفتها الدولة الحارسة والتي تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات للإفراد مما يستلزم عليها توفير الموارد المالية اللازمة لضمان هذه الخدمات فحياة الأفراد متوقفة على دور الدولة في المجتمع، على أن يساهم الجميع بتمويل هذه الخدمات لتأمين المنفعة المترتبة من دفع الضريبة إلى الدولة و على هذا الأساس يحق للدولة المطالبة بالضريبة استنادا إلى ما تتمتع به من سيادة على أفراد هذا المجتمع.

لقد عرفت الضريبة على أنها من الموارد العامة واهم أداة من أدوات السياسة المالية، ولضمان هذا الهدف المالي أصر الكلاسيك على توفر شرطان، وهما وفرة الحصيلة و حياد الضريبة.

فالشرط الأول هو غزارتها وذلك من اجل ضمان مورد هام لتغطية النفقات المتزايدة أما الشرط الثاني الذي يكمن في حيادها اتجاه النشاط الاقتصادي، فهذا الشرط حسب الكلاسيك يعني أن تدخل الدولة في الاقتصاد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن العام، فكان من المستحيل تحقيق هذين الشرطين من الناحية العلمية، فقد استخدمت الضريبة لتحقيق جملة من الأهداف في ظل الفكر الكلاسيكي، ومع التطور الذي عرفه هذا الفكر

[4] ناصر شارفي " الضريبة على الدخل والأرباح في ظل الإصلاحات الضريبية "دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي السنة الجامعية 2002-2003 ص9

أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أكثر من ضرورة لإحداث أثار اقتصادية بهدف تحقيق أهداف سياسية و اجتماعية معا.

إذا فالضريبة في الفكر الحديث وسيلة هامة إذ ما أحسن استخدامها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع.

ثالثا:القواعد العامة للضرائب

- ✓ **العدالة** :التي تقضي بوجوب توزيع عبء الضريبة توزيعا عادلا بين المواطنين ويتحقق ذلك بمراعاة المقدرة التكليفية لكل منهم مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف والأعباء العائلية بما يتناسب و المستوى المعيشي في المجتمع مع مراعاة التطورات التي لحقت بمدلول العدالة في مجال الضرائب
- ✓ **اليقين**:وذلك بوجوب تنظيم جباية الضريبة وفقا لقواعد محددة وواضحة لكل من المكلف والإدارة التي تتولى الجباية سواء بالنسبة لأسس تحديد قيمتها ومواعيد وأساليب تحصيلها.
- ✓ **الملائمة** :وذلك بان تحدد مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتفق وطبيعة الضريبة من ناحية وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة للضريبة من ناحية أخرى ؛ كمطالبة التاجر بأداء الضريبة المستحقة على أرباحه بعد انتهاء السنة التجارية لنشاطه لصافي ناتج هذا النشاط ؛ ومطالبة المزارع بأداء الضريبة بعد حصاد المحاصيل وتسويقها .
- ✓ **الاقتصاد** : ويقصد بذلك ضرورة اختيار إجراءات الربط وأساليب التحصيل التي تتطلب أقل نفقات ممكنة سواء بالنسبة للمكلف أو الإدارة الجبائية وحتى لا تستنفذ هذه النفقات جانبا كبيرا من حصيلة الضريبة على نحو يقلل من إمكانات الدولة من الاستفادة منها .

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

يمكن دراسة تأثير الضرائب في الحياة الاقتصادية من نواحي عديدة ؛ فيمكن النظر إلى اثر مجموع الضرائب في الدولة بصفة عامة في سير الأحوال الاقتصادية ؛ كما يمكن أن ننظر إلى الآثار المترتبة على ضريبة بالذات ؛ وقد نقتصر على تبيين أثار فرض الضريبة في حد ذاتها ؛ وسنحاول فيما يلي أن نستعرض قدر الإمكان ما يترتب على الضرائب من اثر في الأثمان ؛ الاستهلاك ؛ الإنتاج والتوزيع

1- تأثير الضرائب في الأثمان: يجب أن نفرق فيما يتعلق بتأثير الضرائب في الأثمان بين تأثير مجموع الضرائب في المستوى العام للأسعار؛ وبين تأثير ضريبة معينة بالذات في ثمن سلعة معينة بالذات .

فإذا نظرنا إلى مجموع الضرائب نجد أنها تقتطع جزءا من دخل الأفراد فيضطرون إلى الإنقاص من طلباتهم ؛ ويميل المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض ولكن إذا تتبعنا أثار الضرائب بعد جبايتها ؛ نجد أن الدولة قد تستخدم حصيلتها في طلب ما تحتاجه من سلع وخدمات ؛ فيرتفع ثمنها ؛ أو تستخدمها في تكوين دخول جديدة بدفع مرتبات للموظفين أو مبالغ مستحقة للمقاولين ؛ وهؤلاء يستخدمون ما يحصلون عليه في طلب بعض الأموال وفي هذه الحالة لا يتحقق الميل نحو انخفاض المستوى العام للأسعار بعكس الحال لو أن الدولة استخدمت حصيلة الضرائب في تكوين مال احتياطي أو سدادقروض في الخارج أما عن تأثير ضريبة معينة في ثمن إحدى السلع ؛ فان هذا الأثر يتضح بالنسبة للضرائب المفروضة على تداول السلع أو استهلاكها أو على أرباح المستوردين أو المنتجين والتجار . فان عمد هؤلاء إلى نقل عبئها إلى المستهلك بتعليتها على الثمن فان الثمن يرتفع؛ وإلا فانه يبقى كما هو عليه.

ولكن قد يحصل أن يكون للضرائب المفروضة على دخول الممولين عامة في ثمن سلعة معينة بالذات ؛ ذلك أن الضرائب تحمل دافعيها على التضحية ببعض السلع والخدمات التي كانوا يشترونها وغالبا تكون هذه التضحية بالنسبة للسلع الكمالية فتتجه أثمانها نحو الانخفاض .

2- تأثير الضرائب في الاستهلاك والادخار:

إذا كان الدخل الفردي يوزع بين الاستهلاك والادخار ويتوقف ما يخصص لكل منها على الميل للاستهلاك وعلى حجم الدخل، فأن الضرائب تؤثر على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على كل من الميل للاستهلاك وحجم الدخل، فالضرائب بكافة أنواعها كقاعدة عامة تؤدي إلى خفض حجم الدخل المتاح للأشخاص وبالتالي تؤدي إلى خفض كل من الاستهلاك والادخار ولكن تكون نسبة الخفض في الادخار أكبر من نسبة الخفض في الاستهلاك[5].

فإذا انصبت على الأغنياء فان هؤلاء لن يقلعوا على استهلاكهم بل سيقتطعون الضريبة من مقدار مدخراهم، وعلى النقيض من ذلك إذا أصاب الطبقات الفقيرة فان هذه الأخيرة تحاول أن تقلل من استهلاك السلع ذات المرونة النسبية .

على أن اثر الضريبة في الاستهلاك قد يتغير حسب اتجاه الدولة في إنفاق حصيلتها فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات؛ أو تكوين الدخول لبعض الأفراد فان الاستهلاك لن ينقص بعكس الحال إذا جمدت حصيلة الضريبة مثلا.

أما عن تأثير الضرائب في الادخار فإنه يمكن القول بصفة عامة، أن هذا التأثير يتوقف وإلى حد كبير على توزيع استهلاك السلع الخاضعة للضريبة بين مستويات الدخل.

3-تأثير الضرائب في الإنتاج :يتأثر الإنتاج بالضرائب كنتيجة تبعية لتأثر الاستهلاك فإذا كانت الضرائب تؤدي إلى نقص الاستهلاك فلا بد أن ينقص بالتالي الإنتاج لان الإنتاج إنما يتم بقصد تلبية طلب الاستهلاك .

كما يتأثر الإنتاج أيضا نتيجة لتأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال المنتجة فعرض رؤوس الأموال المنتجة يتوقف على الادخار الذي يعقبه الاستثمار ؛ فإذا كانت الضرائب تنقص منالدخول فإنها ستؤدي إلى نقص

[5]) برابح ياسين ,الإمتيازات الجبائية لتحفيز الإستثمار الخاص في الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في المالية ,جامعة المسيلة,دفعة 2006,ص17 .

الادخار وقلة رؤوس الأموال ؛ وان كان يمكن للضرائب أن تكون من العوامل المشجعة على الادخار؛ وذلك في حالة ما إذا كانت تؤدي إلى نقص الاستهلاك .

إما عن طلب رؤوس الأموال المنتجة فانه يتوقف على فرص الربح أمام المنتجين ؛ وقد يترتب على فرض الضريبة على المنتجين أن تقل فرص الربح إمامهم فيقل طلبهم لرؤوس الأموال ولكن هذا النقص قد يعوضه زيادة في طلبها على المشروعات التي ازداد الطلب على منتجاتها .

وخلاصة القول يمكن أن نقول بان الضريبة تؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المهن والصناعات المختلفة ؛ فإذا فرضت ضريبة على صناعة أو مهنة معينة فقد تهجر رؤوس الأموال تلك المهنة أو الصناعة والعكس صحيح .

4–تأثير الضرائب على التوزيع:إذا أصابت الضرائب الفقراء دون الأغنياء قد تؤدي إلى إساءة في توزيع الدخول والثروات ، وتعتبر الضرائب غير المباشرة من هذا النوع ؛ وعلى العكس من ذلك فإذا أصابت الضرائب الأغنياء أكثر من الفقراء فإنها تؤدي إلى التقليل من التفاوت بين الدخول والثروات (مثل الضرائب التصاعدية على الدخول و التركات).

ومن بين نتائج إنفاق حصيلة الضرائب زيادة التقارب بين الدخول؛ كان ينفق ما اقتطع من دخول الأغنياء في منح وإعانات نقدية للفقراء كمعاشات للضمان الاجتماعي مثلا أو إدارة خدمات عامة يستفيد منها الفقراء أكثر من الأغنياء مثل المستشفيات المجانية.

المبحث الثاني : الجباية المعمول بها في الجزائر

الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها أساسا على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، فبعد أزمة 1986، سقط القناع عن اقتصاد مبني على الصادرات البترولية دون سواها، و سعيا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها، كان عليها رد الاعتبار لدور الجباية العادية عن طريق اعادة النظر في سياسته الضريبية، فكانت من بين

الإصلاحات التي ركزت عليها الجزائر إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من الانشغال المالي للدولة و الذي بدوره يمثل جزءا من انشغالها بدورها الاقتصادي و الاجتماعي وحتى السياسي، وكما قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، وذلك لغرض مواجهة انعكاسات تدبدب إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الأول: الجباية البترولية

إن الجباية البترولية في الجزائر وان كانت صغيرة البنية من حيث عدد الضرائب المعتمد عليها إلا أنها كبيرة في مردوديتها ذلك أن الدولة تعتمد في المقام الأول على ما تحصل عليه من الموارد وإيرادات هي في الأصل من الجباية البترولية وهذا النوع من الجباية يطبق على النشاطات التالية

أ- التنقيب، البحث و الاستغلال لحقوق المحروقات البترولية و الغازية.

ب- نقل المحروقات عن طريق الأنابيب.

ج- تمييع و معالجة الغاز الطبيعي وعملية تصفية البترول المستخرج من الحقول.

إن الجباية البترولية في الحقيقة تضم نوعين من الضرائب و هما:الرسوم على المحروقات والضريبة على الإنتاج.

أولا: الرسوم على المحروقات: يطبق هذا الرسم كما يلي:

تخضع لهذا الرسم المحروقات المستخرجة القارية والبحرية. و يحدد على أساس كميات المحروقات المنتجة والمستخلصة بعد عمليات الحقل ويحذف من حساب هذا الرسم كميات المحروقات المستهلكة لأغراض مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بالإنتاج أو المدمجة في الحقل أو الضائعة أو غير المستعملة و هذه الكميات المعفية ينبغي ألا تتجاوز كميات محددة أو ينبغي أن تكون مبررة.

يحدد الرسم المطبق على قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول ب 20% أما عندما تكون الظروف الاقتصادية للبحث و استغلال الحقول يتطلبان تخفيض هذا السعر، يمكن أن يتم ذلك حسب المناطق و حسب الأسعار التالية:

المنطقة أ: 16.25%

المنطقة ب:12.25 %

أما فيما يتعلق بتسديد هذا الرسم. فيمكن أن نقدا أو عينا حسب اختيار الوزير المكلف بالمحروقات. والدفعات ينبغي أن تكون شهريا و قبل العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، و في حالة تأخر عن ذلك يمكن تطبيق زيادات عن كل يوم تأخر.

ثانيا :الضريبة على الإنتاج:

تمس هذه الضرائب نشاطات الإنتاج و النقل و التمييع، ويجب على النشاطات الخاضعة لهذه الضريبة مسك محاسبة تفرق بين هذه النشاطات الثلاثية، تسمح بتحديد حساب "القيمة المضافة" و ناتج الاستغلال، كذلك تسمح بإخراج نتائج النشاطات سالفة الذكر.

الضريبة على الإنتاج = (رقم الأعمال – الإتاوات – التكاليف الأولية)

تفرض الضريبة على النتائج على التنقيب، البحث و الاستغلال للحقول بسعر 85% من الناتج الخام السنوي. ويمكن تخفيض تلك النسبة إذا كانت الظروف الاقتصادية تدعو إلى ذلك.

الأسعار المحددة كما يلي :

- المنطقةA :75 %

- المنطقةB : 65 %

ويمكن الإشارة هنا إن المؤسسة الوطنية و شركائها الأجانب معفون فيما يخص نشاطاتهم المتعلقة بالتنقيب و البحث و الاستغلال للحقول من الضرائب و الرسوم التالية:

- الرسم على النشاط المهني

- كل الضرائب الأخرى التي تمس نتائج الاستغلال.

- كل الضرائب التي تمس التوزيع للدخول المتأتية من النشاطات التالية:

- الرسم على القيمة المضافة

– الحقوق و الرسوم و المستحقات الجمركية المتعلقة باستيراد مواد التجهيز و المنتجات الموجهة للتخصيص أو للاستعمال في هذه النشاطات

– أما فيما يتعلق بالنقل بواسطة الأنابيب فتتكلف به فقط المؤسسة الوطنية، و بالتالي فان نتائجها تخضع للضريبة غلى أرباح الشركات.

إن العوامل التي تتحكم في حصيلة الجباية البترولية هي:

أ– حجم الإنتاج : باعتبار العوامل الأخرى ثابتة فان حصيلة الجباية البترولية تزيد بزيادة حجم الإنتاج و تنقص بنقصانه.

ب– سعر البرميل : في حالة ثبات العوامل الأخرى فان أي زيادة في سعر البرميل تؤدي إلى الزيادة في الحصيلة وأي نقص في سعر البرميل تؤدي إلى نقصان الحصيلة.

ج– سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار الجزائري : إن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة الحصيلة أما انخفاضه يؤدي إلى نقصان الحصيلة.

المطلب الثاني:الجباية العادية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة أهم الضرائب المطبقة في الجزائر نتعرض أولا إلى الضرائب المباشرة أما في ثانيا فسنتعرض إلى الضرائب غير المباشرة

أولا: الضرائب المباشرة

و هي التي تفرض حسب معطيات و عناصر ثابتة و تأخذ على فترات دورية وتحسب عن طريق ورد اسمي من طرف إدارة الضرائب والمكلف بها هو الذي يقوم بتسديدها و تحمل عبئها وتتمثل في :

1– الضرائب المحصلة لحساب الدولة*

أ–الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

* قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة2014 www.dgi.dz

تعد الضريبة على الدخل الإجمالي من الضرائب المحصلة لحساب الدولة وقد تم إنشاؤها بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي"

خصائصها :

1- ضريبة سنوية : أي تستحق كل سنة .

2- ضريبة وحيدة : أي أنها تضم جميع المداخيل في وعاء واحد لتفرض عليه ضريبة واحدة بدلا من تخصيص ضريبة معينة لكل نوع على حده .

3- ضريبة تصاعدية : أي أنها تتناسب تناسب طردي مع قيمة مجموع الدخول .

4- إجبارية التصريح :حيث يتعين على كل مكلف بها أن يقوم بتصريح سنوي لرقم أعماله و الأعباء المخصوصة منه .

الأشخاص الخاضعين لهده الضريبة:

حسب المادة 03 من قانون الضرائب المباشرة فان الضرائب المباشرة تنقسم حسب عنصر الإقامة إلى الفئتين التاليتين:

1-يخضع للضريبة الدخل، على كافة مداخليهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر. و يخضع للضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

2 - يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:

أ)-الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه اما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.

ب)-الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.

ج)- الأشخاص الذين يمارسون نشاط مهني بالجزائر سواء كانوا أجراء أو لا.

3-يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي و الذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

4-يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء كان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مدا خيل يحول فرض الضريبة إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.

و يعفى منها كل من:

1)-الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.

2)-السفراء والأعوان الدبلوماسيون و القناصل و الأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين و القنصليين الجزائريين. تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على كل مكلف بالضريبة حسب دخله الخاص، و مدا خيل أولاده و الأشخاص الذين معه و المعتبرين في كفالته. و من أجل تطبيق الفقرة السابقة يعتبر في كفالة المكلف بالضريبة شريطة ألا يتوفر على مدا خيل متميزة عن تلك المعتمدة أساسا لفرض الضريبة على المكلف بها :

أ-أولاده إذا قل عمرهم عن 18 أو عن 25 عاما إذا أثبتوا مزاولتهم للدراسة أو يثبتون نسبة عجز محددة بنص تنظيمي.

ب-وفقا لنفس الشروط، الأولاد الذين يأويهم في بيته.

مكان فرض الضريبة:

إذا كان للمكلف بالضريبة محل إقامة وحيد، تقرر الضريبة في مكان وجود محل القامة هذا.

و إذا كان للمكلف بالضريبة عدة محلات إقامة في الجزائر، فانه يخضع للضريبة في المكان الذي توجد فيه مؤسسته الرئيسية.

كما يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، في المكان الذي يوجد فيه على مستوى أجزاء مصالحهم الرئيسية،الأشخاص الطبيعيون الذين يتوفرون على إيرادات صادرة عن ممتلكات أو مستثمرات أو مهن موجودة أو ممارسة في الجزائر دون أن يوجد بها موطن تكليفهم.

المداخيل الخاضعة لها* :

حسب المادة الثانية من قانون الضرائب المباشرة تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي عدة أنواع من المداخيل وهي :

1- الأرباح الصناعية و التجارية:

هي تلك الأرباح التي يتم تحقيقها من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا بالإضافة إلى الأنشطة المنجمية .

2-أرباح المهن غير التجارية:

و هي تلك الأرباح الناتجة من جراء ممارسة الأنشطة غير التجارية و تضم :

-أرباح و مداخيل المهن الحرة كالأطباء و المحاميين

-أرباح و مدا خيل أخرى مثل عائدات المؤلف التي يتقاضاها الكاتب أو المؤلف و ورثتهم والموصي لهم بحقوقهم

-وأيضا الربوع التي يتقاضاها المخترعون من منح رخص استغلال شهاداته

3- الإيرادات الفلاحية:

وهي تلك الإيرادات التي تنتج من جراء ممارسة أنشطة فلاحية كتربية المواشي أو الدواجن أو النحل أو المحار أو بلح البحر أو الأرانب إضافة إلى استغلال الفطريات داخل باطن الأرض .

4-المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية :

وهي تلك المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات أو أجزائها بالإضافة إلى المداخيل الناتجة عن إيجار المحلات التجارية أو الصناعية سواء كانت مجهزة بعتاد أم لا كما تندرج ضمن المداخيل العقارية الإيرادات الناتجة عن إيجار العقارات غير المبنية بشتى أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية

5-ريوع رؤوس الأموال المنقولة:

* قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2014 www.dgi.dz

وتشمل كل الإيرادات و الأرباح و الفوائد الناتجة عن الأسهم أو حصص الشركات وجميع الإيرادات المماثلة لها وتشمل أيضا إيرادات الديون و الودائع و الكفالات وكافة الحواصل الأخرى .

6-المرتبات و الأجور والمعاشات و الريوع العمرانية :

تعتبر المرتبات و الأجور و المنح والريوع العمرانية من مكونات الدخل الإجمالي المعتمد أساسا لفرض الضريبة وهدا ما نصت عليه المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة

7- فوائض القيمة المترتبة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و الغير مبنية :

ويقصد بها فوائض القيمة التي يحققها الأشخاص المتنازلون عن عقارات أو أجزاء لعقارات مبنية أو غير مبنية عن الحقوق العقارية المتعلقة بهده الأملاك ويمكن تحديد فائض القيمة من خلال المادة 78 من قانون الضرائب المباشرة بالفرق الإيجابي بين سعر التنازل عن الملك و سعر الشراء الملك أو قيمة إنشائه من طرف المتنازل وحتى يتيسر لنا مراجعة كل ما سبق ذكره ارتأينا أن نقدم المداخيل الصافية بوضوح و إيجاز من خلال فقرة توضح كل من المداخيل النوعية و أنظمة التقدير والتاريخ المحدد للتصريح بهده المداخيل .

تحديد الوعاء الضريبي

وتتم على مراحل وهي :

1- تحديد الدخل الإجمالي:

ويتمثل الدخل الإجمالي الخام في مجموع المداخيل لكل الأصناف

2- تحديد الدخل الصافي الإجمالي

يتمثل الدخل الإجمالي الصافي في الدخل الإجمالي الخام مطروح منه جميع التكاليف و الأعباء المذكورة في نص المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة وهي :

-العجز المسجل في صنف الإيرادات خلال السنة والدي يمكن ترحيله إلى 05 سنوات كحد أقصى

- فوائد القروض والديون المقترضة لأغراض مهنية و تلك المقترضة لشراء مساكن أو بنائها والتي هي على عاتق المكلف بالضريبة

-اشتراكات منح الشيخوخة و الضمان الاجتماعي التي يدفعها المكلف بالضريبة بصفة شخصية

- نفقات الإطعام

-عقد التامين الذي يبرمه المالك المؤجر

3- تحديد الدخل الإجمالي الصافي

يتم فيه تطبيق جدول الضرائب المباشرة (السلم الضريبي)

آلية حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

يتم تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة إلى المداخيل الإجمالية الصافية كالتالي

جدول رقم (1) يمثل تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	نسبة الضريبة
-لا يتجاوز 120000 دج -من 120001 دج إلى 360000 دج -من 360.001 دج إلى 1440000 دج اكثر من 1440000 دج	% 0 % 20 % 30 % 35

المصدر : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2014(المادة 104)

الإعفاءات : يعفى من هذه الضريبة ما يلي*

1-الأشخاص المعفون

-السفراء الدين لا يتجاوز دخلهم الصافي الإجمالي السنوي 60.000 دج

* قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2014 www.dgi.dz

-السفراء و الأعوان الدبلوماسيين و القناصل و الأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها مزايا مماثلة للأعوان الدبلوماسيين و القنصليين الجزائريين

2 - المداخيل المعفاة

-التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات و الهيئات العمومية

-صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العملية البنكية و التامين و المحققة خصيصا مع شركاءه التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء و كذلك الاتحاديات المستفيدة من الاعتمادات المستخرجة من طرف المصالح المؤهلة لوزارة الفلاحة باستثناء العمليات مع المستعملين غير الشركاء.

- تستفيد من إعفاءات لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من طرف مستثمرين وطنيين أو أجانب وكذلك الممارسين لنشاط حرفي فني باستثناء وكالات السياحة و الأسفار .

- تستفيد من إعفاءات لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة البدء في عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير ماعدا النقل البحري و الجوي و إعادة التامين و البنوك ولا يمنح هدا الإعفاء إلا للمؤسسات التي تلتزم بإعادة استثمار الأرباح المحققة

- تستفيد الأنشطة التجارية و الصناعية المعلن عن طابعها الأولي في إطار المخططات التنموية السنوية من إعفاء كامل لمدة 3 سنوات ابتداء من دخولها حيز النشاط

- تستفيد كل من المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و الهياكل التابعة لها وكذلك الفرق المسرحية ادن يمكن القول أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شخصية تفرض على الشخص الطبيعي و ليس المعنوي لأنها لا تفرض على النشاط بحد ذاته بل على دخول الأشخاص.

ب-الضريبة على أرباح الشركات " IBS "*

تعريف الضريبة على أرباح الشركات

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم على رقم الأعمال على انه :

* قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2014 www.dgi.dz

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين " الشركات التي تخضع لهده الضريبة :حسب المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تخضل للضريبة على أرباح الشركات :

1- الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء :

-شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات . وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حيات الشركة .

-الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم ' باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حيات الشركة

-هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل .

2-المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

يتعين على الأشخاص المعنويين المعنيين بالضريبة على أرباح الشركات أن يكتتبوا قبل 30 ابريل على الأكثر كل سنة لدى مفتش الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة.

- يخضع الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 وجوبا لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق.ويحدد الربح الحقيقي على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، ولأحكام المادتين 152و 153

1- حساب الضريبة: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد و البناء و الأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية. ويطبق هذا المعدل كذلك على الأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال النشطة المذكورة في الفقرة السابقة يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه.

- تستحق الضريبة السنوية على الأرباح المحققة خلال السنة المنصرمة أو أثناء مدة اثني عشر(12) شهرا التي استعملت النتائج المحققة فيها لإعداد أخر حصيلة عندما لا تتزامن هذه المدة مع السنة المدنية.(المادة 139من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

- 25%، بالنسبة للنشطة التجارية و الخدمات

- 25%، بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما بتجاوز رقم العمال المحقق في التجارة و الخدمات أكثر من 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم.

2 - المعدلات الضريبية

المعدل العام 30%

معدل الأرباح المعاد استثمارها 10%

معدلات الاقتطاع من المصدر

مدا خيل الديون و الودائع و الكفالات 10%(قرض ضريبي)

الإيرادات المتأتية من سندات الصندوق غير الاسمية 30% (محررة من الضريبة)

الإيرادات المحصلة في إطار عقد إدارة الأعمال 20% (محررة من الضريبة)

مدا خيل المنشات الأجنبية التي لها منشات دائمة في الجزائر و المحققة في إطار صفقات متعلقة بتقديم الخدمات 20%

المبالغ المدفوعة مقابل خدمة من أي نوع كانت مقدمة أو مسلمة بالجزائر 24%

العائدات الممنوحة لمخترعين متواجدين بالخارج مقابل منح رخصة استغلال براءات اختراعه أو بيع أو التنازل عن علامات أو طرق أو صيغ 24%

مدا خيل المؤسسات الأجنبية العاملة في النقل البحري عندما تفرض بلدانهم على المؤسسات الجزائرية العاملة في مجال النقل البحري الضريبة فيتم تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل 10%

ويتم دفع الضريبة أرباح الشركات عبر ثلاثة أقساط +قسط التسوية حسب التواريخ .

القسط الأول من 15 فيفري إلى 15 مارس بنسبة 30 من السنة السابقة

القسط الثاني من 15 جوان إلى 15 أكتوبر بنسبة 30 من السنة السابقة

القسط الثالث من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر بنسبة 30 من السنة السابقة

القسط الرابع قسط التسوية = قيمة الضريبة + الأقساط المسبقة .

2– الضرائب المحصلة لحساب الجماعات المحلية *:

تتضمن مايلي :

أ–الدفع الجزافي : ملغى حسب قانون المالية لسنة 2006

ب–الرسم على النشاط المهني

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة سنوية مباشرة يقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الدين يحققون إيرادات لها علاقة مع الضريبة على أرباح الشركات و كذلك الضريبة على الدخل الإجمالي و تكون هده الإيرادات ناتجة عن جميع عمليات البيع

–تقديم خدمات – عائدات المهن الحرة.....

ويتم حسابه بتطبيق نسبة2.55% من رقم الأعمال :

- حصة الولاية 0.75%
- حصة البلدية 1.66%

–حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية 0.14%

الإعفاءات

* قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2014www.dgi.dz

– تعفى من الدفع الجزافي لمدة ثلاث سنوات النشطة الممارسة من قبل الشباب المستثمر المستفيد من دعم الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب

– لا يدرج ضمن رقم الأعمال المعتمد كأساس لحساب الرسم على النشاط المهني

رقم الأعمال الذي يتجاوز80.000 دج إذا تعلق الأمر بمكلفين بالضريبة يتمثل نشاطهم الرئيسي في بيع السلع و الأشياء المأخوذة أو المستهلكة في عين المكان و 50.000 دج إذا تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة في مجال تقديم الخدمات

–مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع المدعمة من قبل ميزانية الدولة أو التي تستفيد من التعويض مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد و السلع الموجهة مباشرة للتجديد

3–الضرائب المحصلة لحساب البلديات دون سواها :

1– الرسم العقاري على الملكيات المبنية :

" يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء المعفية من الضريبة صراحة وتخضع لها المنشات لإيواء الأشخاص و المواد و لتخزين المنتجات و المنشات التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية و الموانئ و محطات السكك الحديدية و محطات الطرقات بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات ورشات للصيانة أرضيات البنيات بجميع أنواعها و القطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها و لا يمكن الاستغناء عنها وكذلك الراضي الغير موزعة و المستخدمة من نفس النوع سواء كان المالك أو من يشغلها آخرون مجانا أو بالمقابل " إن الناتج المتعلق بهذا الرسم يخصص بكامله إلى ميزانية البلدية .

ب– الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات الغير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعنية صراحة من الضريبة و تستحق بالخصوص على :

–الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية و القابلة للتغيير المحاجر ومواقع استخراج الرمل .

- الأراضي الفلاحية

-مناجم الملح و السبخات

-رسم الإسكان بمقتضى قانون المالية لسنة 2003 تم تمديد رسم الإسكان إلى الجميع البلديات لمقرات الدوائر الرئيسية و الحضرية

إن هدا الرسم مخصص بكامله إلى صيانة الحظائر العقارية للبلديات و الولاية

د-الرسم المتعلق بإزالة القمامات المنزلية للسكان

إن هذا الرسم يحدد سنويا باسم مالكي السكن أو المنتفعين به و تستفيد به بلديات التي تقوم بالتكفل بإزالة القمامات المنزلية بصفة منتظمة .

قيمة هدا الرسم ترجع بالكامل إلى البلدية و تحدد عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى هده الضرائب هناك الرسم على الإقامة- الرسم على الرخص العقارية- الرسم الخاص بالإعلانات و اللوائح المهنية- الضريبة على الأملاك ...الخ

رسوم التسجيل و الطابع :

رسوم التسجيل :

يقوم التسجيل أما على تحليل حكم أو عقد موضوع لدى مفتش التسجيل في دفتر. وأما التدوين على دفتر تصريحات التحويل الموقعة عند التخلف عن الحكم . وأما عن طريق وصف عادي و الذي من خلاله يقوم مفتشو التسجيل بإثبات الإيداع في مكاتبهم بجملة التصريحات المسجلة بصيغ خاصة. و الهدف من التسجيل هو كونه يستعمل لنوع من الضريبة تسمى " رسوم التسجيل " وكذا في إفادة الأطراف المتعاقدة و الطرف الأخر. ولكن بدرجة اقل و في الواقع شكلية العقود التسجيلية ليس لها معنى إلا إذا كانت سرية المفعول. كمثال على دلك صك غير مسجل لدى كاتب العدل.

و التسجيل ضروريا أيضا لصلاحية بعض الأحكام و العقود المستخرجة وغير المسجلة لدى كاتب العدل .هده الضريبة تجنى من :

التحويلات لمقابل " بما يعادلها من قيمة "

التحويلات بدون مقابل " الهبات "

العقود المدنية

العقود القانونية

2-رسوم الطابع

الرسم على الطابع عبارة عن ضريبة على الاستهلاك تسدد خلال صياغة العقد من طرف الموثق و الذي بدوره يدفعها إلى خزينة الدولة بوجود هدا العقد، و يجنى هدا الرسم بعدة طرق

-طابع واحد

-إلصاق طابع استثنائي

-تحصيلات مختلفة كالطابع لرخصة السيارة

ثانيا:الضرائب غير المباشرة:

الرسم على القيمة المضافة*

حسب المادة 2 من قانون الرسم على القيمة المضافة يعتبر الرسم على القيمة المضافة رسم يتحمله المستهلك ويطبق خلال كل مرحلة من العملية الإنتاجية، وهو ضريبة عامة على النفقات التي تمس القيمة النهائية ، ولقد تم إدخال هذا النوع من الضرائب بموجب قانون المالية لسنة 1991.

مجال التطبيق

وفق لأحكام المادتين 2و3 من قانون الرسم على القيمة المضافة الذي تضمنه قانون المالية لسنة 1991 يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التالية تبعا لحالتين :

1- -حالة الوجوب : ويطبق الرسم على العمليات التالية:

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون

- الأشغال العقارية

- المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة

* قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2014 www.dgi.dz

– عملية انجاز وتأدية الخدمات

–بيوع العقارات والمحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسهم بصفة اعتيادية أو عرضية قصد إعادة بيعها

– عملية تجزئة الأراضي لأجل البناء أو بيعها والتي يقوم بها مالك القطع الأرضية وفقا للشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به .

2– حالة الاختيار : والذي يكون بناء على تصريح من الأشخاص الذين يتم نشاطهم خارج المجال التطبيقي للرسم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم ويكون هذا الاختيار مسموحا به في العمليات التسليمية التالية

– التصدير ؛ الشركات البترولية ؛ المكلفين بالرسوم الأخرى ؛ المؤسسات المستفيدة من نظام الشراء بالإعفاء

خصائص الرسم على القيمة المضافة

– عدم التأثير على مداخلي السر المتواضعة عن طريق فرض رسوم بسيطة أو منخفضة أو حتى الإعفاء منها ؛ خاصة عندما يتعلق الأمر بمواد الضرورية

– يسمح تطبيق الرسم على القيم المضافة بضبط دقيق لمعطيات الاقتصاد الكلي كالناتج الداخلي الإجمالي ؛ وعلى المستوى الخارجي فهر يسمح برفع تنافس المؤسسات الجزائرية من خلال السلع المصدرة منها عند عبور هذه الأخيرة للحدود الإقليمية

– هي ضريبة على الإنفاق في اغلب مجالات السلع الاستهلاكية والخدمات ؛ وليست خاصة بسلعة معينة

بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة :

–تخضع الكحول و الخمور و المشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور

–تخضع مصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين لرسم ضمان

يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة تبعا للقواعد التي يحددها القانون...*

* المادة الثانية من قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2014 www.dgi.dz

خلاصة

إن تطور مفهوم الضريبة تطور بتطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث نتج عن هذا التطور استخدام الضريبة من وسيلة مالية بحتة من اجل تمويل خزينة الدولة إلى أداة جد هامة من اجل تحقيق الأهداف الرئيسية للدولة سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وهذا حسب طبيعة الدولة و مستوى التطور الاقتصادي لها و على هذا الأساس فالتنمية تعتبر من أهم المواضيع التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية لتحقيقها، و ذلك بغية الوصول ومسايرة التطور والتقدم التكنولوجي، و إن نجاح الضريبة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة يرتبط ارتباطا وثيقا بتنظيمها الفني من تحديد وعاء الضريبة و مقدارها وكيفية تحصيلها وفي هذا السياق نستخلص النتائج التالية :

- إن الضريبة إجبارية عندما تتوفر شروط دفعها، ومع دلك تعتبر الضريبة أداة هامة من أدوات السياسة المالية
- يجب أن تفرض الضريبة على المكلف طبقا لمقدرته التكليفية أي طبقا لدخله و إنفاقه و ثروته .
- العدالة الضريبية ليست عدالة حسابية وإنما يجب تحقيق المساواة بين المكلفين، وتتطلب العدالة الضريبية توزيع أعباء تمويل النفقات العامة على المكلفين بحسب مقدرتهم التكليفية على تحمل الأعباء .
- للضريبة أهداف متعددة أهمها الهدف المالي والذي يكمن في تحقيق موارد مالية لتغطية نفقات الدولة العامة، وأهداف اقتصادية كتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية من خلال إعفاء نشاطات معينة من الضريبة كليا أو جزئيا كما تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في إعادة توزيع المداخيل بين فئات المجتمع المختلفة وكذلك تمويل الخدمات العامة لصالح أصحاب المداخيل المنخفضة .

الفصل الثاني

المقاربات الفكرية للنمو الاقتصادي

تمهيد

بما أن النمو مسالة هامة بالنسبة للجميع فقد ظهرت مجموعة من النظريات، لكن قدر كبير من هذه الأخيرة يتسم بالتشاؤم حول إمكانية المحافظة على النمو بشكل مستقر في الأجل الطويل وقد تطور دور الدولة في الاقتصاد وأصبحت عونا اقتصاديا كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية

وفي هذا الفصل نحاول أن نلم بمعظم النظريات والنماذج التقليدية للنمو الاقتصادي لذا اتبعنا المنهجية التالية:

المبحث الأول خصصناه لمفهوم النمو الاقتصادي واختلافه عن التنمية ثم تطرقنا إلى عناصر النمو ومقاييسه وأخيرا خصائص التنمية .

أما المبحث الثاني فدرسنا فيه أهم نظريات النمو الاقتصادي – النمو عند الكلاسيك والنمو عند الكنزيين – النمو المتوازن وغير المتوازن .

أما المبحث الثالث فقمنا فيه بدراسة أهم النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي هارود، دومار و سولو روبرت وأيضا نماذج النمو الداخلي نموذج Ak .

المبحث الأول: مفهوم النمو واختلافه عن التنمية

إن مصطلحي التنمية و النمو يرتبطان ارتباطا وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتخلفة، أما الثاني يرتبط بالدول المتقدمة. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم المتعددة للنمو و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمثل النمو الاقتصادي بصفة عامة الزيادة المستمرة والمنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛ ولكن تعريف النمو لم يتوقف عند هذا الحد بل تعددت التعاريف التي طرحها الكتاب الاقتصاديون إلا أن معظمها يصب في معنى واحد وفيما يلي بعض التعاريف للنمو الاقتصادي :

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي"[1]

ويعرف النمو كذلك بأنه: "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها "[2]

ومن التعريفين السابقين يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل نمو السكان وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى من هذا الناتج مما يؤدي إلى عدم زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، و بالتالي فبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا .

[1] عطية عبد الواحد وآخرون ؛ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص218

[2] رتيعة محمد" السياسة الجبائية ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي " دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، فرع الطرق الكمية ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ص 32

مفهوم التنمية الاقتصادية: لا يمكن إعطاء تعريف موحد للتنمية الاقتصادية لذا تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من عرفها على أنها العمل على الزيادة في الدخل عن طريق تنمية وتوسيع القطاعات المختلفة؛ ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .

ويمكن تعريف التنمية على أنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "[3] .

الفرق بين النمو والتنمية: بما أن النمو الاقتصادي والتنمية مصطلحين متقاربين في المفهوم العام يمكن التفرقة بينهما كالأتي:

النمو هو عبارة عن الزيادة في إجمالي الناتج الوطني الخام وبالتالي تنطوي على عملية النمو عناصر وهي :

- يعمل النمو على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل
- أن تكون الزيادة في متوسط الدخل الفردي زيادة حقيقية وليست نقدية
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل

أما بالنسبة للعناصر التي تنطوي عليها التنمية فهي نفس عناصر النمو مع إضافة العناصر التالية:

- التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي
- إن إعادة توزيع الدخل على الطبقات الفقيرة من بين اهتمامات التنمية الاقتصادية، لكنه لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي .

[3] عبد الحكيم سعيج ؛ الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ؛دراسة اقتصاد قياسية النمو ؛ حالة الجزائر 1974؛1999 مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة .

ومن خلال هذه المقارنة البسيطة بين النمو والتنمية يمكن أن نستنتج أن التنمية أوسع مضمونا من النمو،حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.

المطلب الثاني:عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه

أولا: عناصر النمو الاقتصادي

يعتبر كل من العمل، رأس المال؛ والتقدم التكنولوجي بعناصر النمو الاقتصادي، وتسمى أيضا بعوامل النمو الاقتصادي.

1- العمل

من أجل إنتاج السلع والخدمات الضرورية للحياة لا بد أن تتوفر في الفرد المنتج لهذه السلع والخدمات مجموعة من القدرات الفيزيائية والثقافية ويكون حجم العمل مرتبط بإنتاجيته وكذلك بعدد الساعات التي يبذلها العامل وكذلك نعني بإنتاجية العمل مايلي:

$$\frac{\text{الإنتاج المحقق}}{\text{عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه}}$$

حيث إذا زادت إنتاجية عنصر العمل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو ساعات العمل بقيت على حالها.

2- رأس المال

يعرف رأس المال بأنه السلع التي يستخدمها الفرد في إنتاج سلع وخدمات أخرى ويعتبر رأس المال عنصرا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي، ومؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة

المشروحة كما يساعد رأس المال على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج من جهة أخرى بواسطة الاستثمارات المختلفة.

3- التقدم التكنولوجي:

ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية أي التي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار والقدرة الشرائية في المجتمع.

ويسمح التقدم التكنولوجي بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

من بين الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي لدولة ما نجد ثلاث معايير لقياس النمو وهي:

1- معايير الدخل: يعتبر الدخل مؤشرا هاما يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي ويمكن تقسيم معايير الدخل إلى ثلاث مؤشرات:

أ- **الدخل القومي الكلي:** وهو إجمال الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، كما يعرف على أنه مجموعة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطية أي التي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى، ويقاس نصيب قطاع ما أو أحد مكونات الناتج القومي الإجمالي مثل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع وتشير القيمة المضافة إلى الإضافة إلى قيمة الناتج من مرحلة معينة من الإنتاج لكن

زيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل القومي لا يعني كذلك تخلفا اقتصاديا عند نقص السكان بمعدل أكبر، وبالتالي يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس عدد أفراد البلد

ب- الدخل القومي الكلي المتوقع :يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي، فيمكن أن يكون للدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانات اللازمة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم

ج- معيار متوسط الدخل الفردي:يعد من أهم المؤشرات لدى المفكرين الاقتصاديين، فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا يعتبر البلد متقدما والعكس بالنسبة لانخفاض متوسط الدخل الفردي ويقاس النمو مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

2-المعايير الاجتماعية

أ – المعايير الصحية: حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي

ب- المعايير التعليمية: تبحث في أهمية التعليم والتكوين وأثره على الإنتاج و الاستهلاك

ج- معايير نوعية الحياة المادية

3- المعايير الهيكلية:تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية وأهم المؤشرات هي:

أ – الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي

ب- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات

ج- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة

المطلب الثالث:عناصر التنمية الاقتصادية:توجد عدة عناصر أهمها:

أولا:خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

ثانيا:التصنيع:

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني.

لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

ثالثا:رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات

التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي:

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم هي محور اهتمام المفكرين، وتجلى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب لأخر فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثرا ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية أول من اهتموا بنظريات النمو الاقتصادي ثم تلتها المدرسة الكينزية.

المطلب الأول: النمو عند الكلاسيكي:

1-ادم سميث*

يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليهمفهوم "اليد الخفية". كما نادى بالتخصص و تقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل و الادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي .

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" و الذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات . يوضح أدم سميث أنهللتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي[4] ، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي . ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة

*أدم سميث ولد عام 1723 باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد القياسي من أهم مؤلفاته كتاب "ثروة الامم1776 "توفي سنة 1790

[4]بن جلول خالد" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 جامعة بن يوسف بن خدة" قسم العلوم الاقتصادية" ص72

ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار و الاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيات أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح .. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حده التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).

2- تحليل دافيد ريكاردو*

بني ريكاردو نموذجه على دعامتين أساسيتين هما

1 – نظرية مالتس للسكان

2- قانون تناقص الغلة

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لعملية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيد من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

*دافيد ريكاردو ولد سنة 1772 في بريطانيا وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة ،و التوزيع والربح والريع والنقود...الخ نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي " عام 1817 ، توفي سنة1823

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات فئة الرأسماليين، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامتهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح... الخ وإن الأجور العمال لا بد أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل . هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال رأس المال والعمل محل الأرض

***3- تحليل توماس مالتس**

كان لمالتس أرائه المشهورة في النمو السكاني-والتي تناولها مسبقا- باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، و التي تنص على: "أن عدد السكان - إذا لم يضبط- فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

و تتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا و يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي و الذي تتضح فيه الغلة المتزايدة و التقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الأخر.

و نخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي و النمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون

---

*توماس مالتس (1766-1834) اقتصادي بريطاني ورجل دين اهتم بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الانجليزي في أواخر القرن الثامن عشر من مؤلفاته Définition en économie politique في سنة 1827

زيادة التقدم الفني يعمل على زيادة التشغيل و الإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان وتظهر موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش... وهكذا وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

– تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي – تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغاها التقدم التكنولوجي تماما، غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا، وفي النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة

– القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.

– خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

– اتسمت أراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة لتمسكهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتسية للسكان، حيث ترتب عليها دوران المجتمعات حول حالة التوازن، بينما اثبت أن النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش والانكماش

المطلب الثاني:النمو عند الكينزيين

قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها مايلي :

– رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة و ليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر .

-معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل .

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة ، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة(1) كمايلي

$$Y=C+I+G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي و الحكومي (3)$C+I+G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$

ويرتبط هدا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L والفن التكنولوجي السائد و حجم T معين لرأس المال K ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز أن هناك حدوث للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة

زيادة الدخل القومي و الاستثماري عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلكويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، و الفارق بينه و بين الناتج الفعلي(أقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة . فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة والكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات .....الخ

نقد النظرية :

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لسببين رئيسين هما:

1- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فانه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار . وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

2- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي .

المطلب الثالث:النمو المتوازن و غير متوازن:

أ–نظرية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعضالاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمارالواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية و الزراعة."[5] وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

ويعتبر روزنشتين رودان أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح. وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقاً لناتجها الحدي الاجتماعي فإن معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط. و يعطي رودان مثالاً عن "مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية"[6] وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع.

الانتقادات الموجهة للنظرية:من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:

– إن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية فمالم تستطيع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض.

[5] عبد الحكيم سعيج "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974–1999"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001 ص 38

[6] المرجع نفسه ، ص 38

– أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.

– أن الفكرة تعتبر تطبيقاً لوضع البطالة لدى كينز.

– أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو و ليس للتنمية.

– النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

ب–نظرية النمو غير متوازن : نظرا لما وجه لنظرية النمو المتوازن من انتقادات، و كذلك ثبوت صعوبة تطبيقها في تنمية اقتصاديات الدول النامية، ظهر اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين بنظام النمو الغير المتوازن، ويظهر هذا الاهتمام من خلال الدراسات التي قام بها هؤلاء الاقتصاديين، و التي أكدوا فيها أن النمو نتيجة حتمية و طريقة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة.

و تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني . وبالتالي يتم توجيه المتاح من رأس المال إلى قطاعات محددة من شأنها أن تساير القطاعات الأخرى. و إن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة يقود إلى خلق فرص استثمار جديدة، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية عن طريق سريان النمو من القطاعات الرائدة إلى القطاعات التابعة الأخرى.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

– عدم تحديد تركيبة و اتجاه و وقت النمو غير المتوازن.

– التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن.

– إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية .

– إن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

بعد الدور الكبير الذي لعبته المدارس التقليدية من خلال وضع نظريات للنمو الاقتصادي و التي بدايتها بالمدرسة الكلاسيكية متمثلة في أفكار آدم سميث، ريكاردو و مالتوس، جاءت بعدهم المدرسة الكينزية بأفكار جديدة ونادوا بتدخل الدولة من أجل توجيه النشاط الاقتصادي.وبعدها ظهرت أفكار و آراء جديدة تمثلت في المدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث شكلت ثورة على النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي، وهذا بتقديم افتراضات معارضة لها من خلال أفكار جاءت من طرف مفكرين اقتصاديين سوف نتطرق لأهم نماذجهم و آراءهم حول النمو الاقتصادي

المطلب الأول : نموذج هارود–دومار

يعد هذا نموذج من أشهر نماذج الكينزيين الجدد والذي يعتبر التوفير ورأس المال أساس عملية النمو.

لقد اهتم هارود– دومار بكيفية تحقيق نمو مستمر في اقتصاد حركي وبالاستثمار ودوره في حركية النمو واعتقدا هارود – دومار بأن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وأن الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على تحقيق النمو وإذا ما تم وحقق النمو فإنه لا يمكنه الحفاظ على استقراره لمدة طويلة، قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل

1– نموذج هارود :يرتكز نموذج هارود على ثلاث تصورات لمعدل النمو (معدل النمو الفعلي، معدل النمو المضمون معدل النمو الطبيعي)

أ– معدل النمو الفعلي: (g)[7]: ويقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى نسبة كل من الادخار ونسبة(رأس المال/ الناتج)

$g = \frac{\Delta y}{y}$ حيث: y:الدخل الوطني

و

[7]بن جلول خالد" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006 جامعة بن يوسف بن خدة" قسم العلوم الاقتصادية"ص84

Δy: التغير في الدخل

ب – معدل النمو المضمون :وهو معدل النمو الذي يستخدم فيه كامل رأس المال وهو أيضا النمو المرغوب فيه ويتحقق من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لضمانه، ومن فرضيات النمو المضمون بقاء الطلب الإجمالي مرتفعا مما يسمح للمنتجين ببيع منتجاتهم وفي معدل النمو المضمونيرتبط الاستثمار المرغوب فيه بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاجأي : $\dot{I} = f(\Delta y)$ ويجب أن يساوى الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق أي $\dot{I} = S$

ج– معدل النمو الطبيعي:وهو أقصى معدل نمو يمكن تحقيقه ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة.

2–نموذج دومار :لقد أولى الاقتصادي دومار اهتماما كبيرا بمسالة النمو فكتب عدة مقالات في هذا الصدد جمعت في كتابه" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1957 وقد وضع دومار عدة فرضيات لنموذجه وهي :

– خصم كل من الاستقطاعات الخاصة بالدخل والاستثمار والادخار وتبقى فقط القيم صافية لهذه العناصر

– إعتبر أن مستوى الأسعار ثابت خلال فترة الدراسة

– جميع القرارات لحضية وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمرارها

ويقول دومار أنه إذا كان الاستثمار كاف لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل فإنه سوف يحقق التشغيل الكامل في فترة قصيرة من الزمن، وأن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي. وهنا نجد أن هارود وكينز يتفقان في نقطة واحدة وهي أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة ويرى دومار أن السبب وراء عدم استقرار النمو عدم تعادل معدل النمو الطبيعي مع معدل النمو الفعلي (الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال) ويقول دومار أنه من أجل تساوي هذين المعدلين يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال غير أنه وبالرغم من الحل الذي أوجده دومار يبقى مشكل أخر يحول دون تحقيق استقرار النمو وهو عدم استقرار معدل التوازن .

وإذا رمزنا إلى صافي الادخار والاستثمار اللذان يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار و القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز v. وهو معامل الاستثمار أما نسبة النمو المرغوب فيه G_w وباعتبار أن السكان والقوى العاملة ينموان بمعدل تناسبي ثابت هي n

ومن اجل الحصول على نمو متوازن أو عند نسبة ثابتة نشكل المعادلة التالية:

$G_n = \frac{S}{V} = n$ يشترط أن vو s ثابتين

- نلاحظ أن نموذج دومار مبني على دراسة أسباب تذبذب النمو إلا أن المشكلة في الدول مثل الجزائر تعاني من ضعف أو انعدامه في بعض الدول

- صعوبة تقدير رأس المال خاصة في الدول المتخلفة

- افترض ثبات الأسعار وهذا من أهم الانتقادات الموجهة إلى النموذج حيث يفترض الاقتصاديون الآخرون (ماير و بلدوين) أنه لا بد من معدلات تغير في الأسعار ليكون الاقتصاد أكثر قوة

- تتحقق افتراضات هارود و دومار إذا وفقط تساوى (nv و s)أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة.

- إذا كان المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن فإنه يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي، إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

لكن بالرغم من الانتقادات والتحفظات يبقى نموذج هارود- دومار من أهم النماذج وأكثرها استخداما كما أنه هام للغاية عند توضيح العلاقة بين الدخل والاستثمار والادخار، ومدى تأثيرهم على معدل النمو .

المطلب الثاني : النماذج النيوكلاسيكية للنمو (نموذجسولو روبرت 1956)

إن مسالة تفسير وقياس النمو الاقتصادي من أصعب المسائل التي طرحت أمام الاقتصاديين لذا تعددت النماذج المقترحة من قبل هؤلاء من أجل تحديد العوامل التي تؤثر على مستويات النمو والتي لا تزال محل البحث إلى يومنا هذا .

ويعتبر نموذج سولو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو من خلال محاولته لبناء نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في بحثه(**مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956**) ويقوم نموذج سولو على توسيع نموذج هارود–دومار من خلال إدخال عنصر إنتاجي هو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي و من أجل بناء هذا النموذج انطلق سولو من أن هناك منتجا مركبا واحدا وباستخدام عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) ومن هذا فإنه يتساوى الدخل في الفترة t مع الناتج الإجمالي لنفس الفترة مع افتراض الميل المتوسط للادخار وضع الاقتصادي سولو فرضيات أساسية لنموذجه وهي :

– عدم وجود التقدم التكنولوجي

– الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل

–افترض أن قيمة الادخار تكون كلها مستثمرة في كل لحظة t أي أن الادخارS يكون مساوي للاستثمار Iأي

$$S(t) = I(t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وبما أن الادخار جزء من الناتج فيمكن التعبير عن الادخار بالنسبة للناتج كما يلي :

$$S(t) = SY_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ومع افتراض أن العمل ينمو بنسبة ثابتة وهي (n)

ولكتابة نموذج النمو الاقتصادي اعتمد الاقتصادي على معادلتين أساسيتين وهما دالة الإنتاج ودالة تراكم رأس المال

دالة الإنتاج :وتكون من الشكل كوب دوقلاس Coob Douglas وتكون من الشكل التالي :

$$Y = (K, L) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

بحيث:

Y: تمثل الناتج

K: تمثل رأس المال

L: تمثل العمل

ونفترض أن دالة الإنتاج تتميز بخاصيتين هما:

– خاصية العوائد الثابتة للحجم : زيادة المدخلات بشكل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة

– أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة أي توجد علاقة عكسية بين الإنتاجية الحدية وعامل الإنتاج أي بمعنى تناقص الإنتاجية الحدية مع زيادة عامل الإنتاج ويمكن كتابة دالة الإنتاج للفرد والتي هي عبرة عن دالة الإنتاج لكل عامل(وحدة عمل) بدلالة بصيب العامل من رأس المال كما يلي :

$$y = f(K) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

y : نصيب كل عامل من الناتج أي: y = Y/ L

k: رصيد العامل الوحيد من راس المال أي : k = L / K

دالة التراكم لرأس المال :ومن شروط دالة التراكم لرأس المال إجمالي الاستثمار بالإضافة إلى رصيد رأس المال ومخصصات إهتلاك رأس المال مع الادخار والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الناتج

$$S_t Y(t) = K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

K: مقدار التغير في رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار

S : الميل الحدي للادخار

Y(t) : تمثل الناتج

وبتعويض المعادلة (6) في (8)نجد $K = S.f(K(t), L(t))$ .....(9)

وبعد تحليل هذه المعادلة ومع افتراض أن n هو معدل النمو، تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$K = sf(K) - nK \text{.....(10)}$$

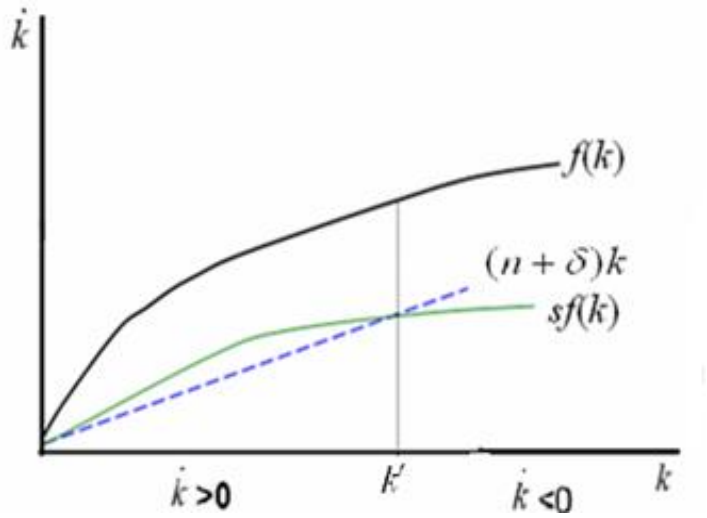
وإذا رمزنا إلى الانخفاض الفعلي للعمل ومعدل استعمال رأس المال بالرمزين s و δ على التوالي

وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعمل لا بد من طرح الكمية δ من رأس المال وهذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي إلى n فهو يساوي إلى $(n + \delta)$فتصبح المعادلة (10) على الشكل التالي:

$$k = s\,f(k) - (n + \delta)k \text{..... (11)}$$

وهذه المعادلة تمثل المعادلة الأساسية لنموذج سولو ويمكن تمثيلها بالشكل الأتي :

الشكل البياني رقم (1) يمثل المعادلة الأساسية لنموذج سولو



المصدر:رتيعة محمد" السياسة الجبائية ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي " مصدر سبق ذكره ص40

$s\,f(k)$: الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال وعمل مقداره1

إذا كان $k = k'$ فإن: $s\,f(k) = (n + \delta)\,k$ و $k = 0$ وهذه هي الحالة المنتظمة فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.

إذا كان $k < k'$ هذا يعني أن: $(n + \delta)\,k < s\,f(k)$ و $k > 0$ ومنه الاستثمارات الحقيقية تستعمل بصفة كاملة.

إذا كان $k > k'$ فإن: $(n + \delta)\,k > s\,f(k)$ و$k < 0$، ففي هذه الحالة يجب تجميع رأس المال k من أجل الحصول على القيمة $k\delta$ وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس المال لكل فرد.

انتقادات النموذج :

- إهمال مدى التقدم التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة

- أهمل النموذج مدى تأثير الاستثمار على النمو؛ وركز على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل

- افترض أن الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة واستعاد تأثير التجارة الخارجية افتراض غير واقعي وخاصة في الدول المتخلفة

المطلب الثالث:نماذج النمو الداخلي

لم تكن جهود النظريات الكلاسيكية الجديدة كافية في إعطاء الضوء على مصادر النمو الطويل الأمد وهذا ما قاد إلى عدم الرضا على تلك النظريات خاصة في نهاية الثمانينات هذا ما أدى إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية) التي تمثلت في كتابات عديدة قامت بوضع دراسات حول معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد والخاصية الرئيسية التي تميز نماذج النمو الداخلي هو غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، وعليه رأس المال هو عنصر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان ولا بد من أجل الحصول على نمو محمي ذاتيا أن تكون هذه التلقائية للتراكم لا تتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

أولا: النمو والمرودية السلمية (نموذج AK).

يعتبر النموذج **AK** ابسط نماذج النمو الداخلي ومن فرضيات هذا النموذج ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال ولكي نتعرف على هذا النموذج يجب أن نتعرف على دالة AK (Rebelo 1991).

$$Y = AK$$

$$k = sY \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

Y: تمثل الإنتاج

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي

K: رأس المال المادي والبشري

S: معدل الادخار

يمكن الوصول إلى مردودية حدية لرأس المال غير معدومة في المدى البعيد وهي مساوية لـ A وثابتة ؛ مع إثباتأنرأس المال هو عامل وحيد في دالة الإنتاج .

وبما أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأس المال في المعادلة السابقة وحسب Robelo

فإنه يوجد إمكانية للاستثمار في رأس المال المادي والبشري

وانطلاقا من المعادلة (12) يمكن استخراج معدل النمو g كمايلي: $g = \frac{\dot{K}}{K} sA$

من المعادلة السابقة نستنتج أن النمو محمي ذاتيا و إيقاعه مرتبط بتصرفات العائلات يعني معدل الادخار S والإنتاجية الحدية لرأس المال.

وبما أن هذا المعدل مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية فإنه لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لذا أضاف في تحليله سلوك الادخار.

ثانيا:الإنتاجية الخارجية والتكنولوجيا الداخليةنموذج (Romer). لقد كانت نظريات النمو الداخلي من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين ونجد من بينهم المفكر الاقتصادي رومر الذي انطلق في دراسته للنمو الداخلي من المسلمة القائلة "المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج "

– كل مؤسسة ترفع من رأس مالها العيني تعرف أن من أجل نفس الفرصة كيف تنتج بفعالية

إن النموذج المقدم من طرف ROMER شكل نقطة مهمة في تحولات أدبيات الفكر الاقتصادي الذي سمي بعدها بنظرية النمو الاقتصادي. ففي هذا النموذج لدينا مجموعة من المؤسسات نرمز لها بالرمزn كلها موحدة، أي لديها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب–دوغلاس COOB-DOUGLAS

وقد صاغ رومر نموذجه كالتالي (13)..... $y_{it} = {K_{it}}^{1-B}(Ait\ Lit)^{B}$

Yit : يمثل إنتاج المؤسسة(i) في الفترة (t)

Kit وLit : يمثلان كمية العمل ورأس المال المستعمل من قبل كل المؤسسة .

A : رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum K_i$

ولدينا : $\mathrm{y}_{it} = (K_{it})^{1-\beta}(A_t \mathrm{L}_{it})^{\beta}$

وتكتب دالة الإنتاج لمؤسسة كمايلي: $y_{it} = (K_{it})^{1-\beta}\left[A^{\frac{1}{\beta}}(\sum_{i=1}^{n} K_{it})^{\alpha} L_{it}\right]^{x}$

ومن هذه المعادلة نستطيع أن نستخرج خاصية هذا النموذج، التي تتمثل في التناظر بين العمل ورأس المال في المنشأة أو بمعنى آخر توزيع رأس المال والعمل في المنشأة يكون متساوي

النموذج الثاني لرومر1990:

نموذج رومر 1990 نموذج يحتوي علىثلاثة قطاعات (قطاع البحث، قطاع الإنتاج للسلع الوسطية، قطاع الإنتاج للسلع النهائية).

قطاع البحث :كل باحث يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لإنتاج الابتكارات وتكون المعرفة في قطاع البحث(غير تنافسية وغير حصرية)

ولدينا A يمثل خزين المعرفة (التكنولوجية المتاحة) المتوفرة لمجموعة الباحثين في فترة معطاة t.

H_A:مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج أنواع جديدة من رأس المال (البحث)

إذن يمكننا كتابة معادلة التجميع للمعرفة المعطاة من طرف Romerعلى الشكل التالي:$\dot{A} = \delta H_A A$.....(14)

بحيث $\delta \succ 0$ تمثل معامل فعالية البحث و هذه الصياغة تلخص ملاحظتين التي هي نتيجة لفرضيتين ضمنيتين تلعب دورا مهما في حل مجموع النموذج.

ويمكن كتابة المعادلة$\dot{A} = \delta H_A A$على الشكل التالي : $\frac{\dot{A}}{A} = \delta H_A$

التي تشير على أن معدل النموهو دالة خطية لعدد الباحثين، فكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوى خزين المعرفة ومستوى نموها.

الإنتاجية للباحث تفترض أن تساوي δAكونه مقدار كبير مع ارتفاع خزين المعرفة، هذا ما يستلزم أنها ترتفع مع مرور الوقت بدون حد.

قطاع الإنتاج للسلع النهائية: إن السلعة النهائية هي منتوج من رأس المال البشري والعمل ورأس المال العيني وفقا للتكنولوجيا، وإن كل السلع الوسطية تنتج بنفس الشروط ولا تكون مختلفة، فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر.

وإن إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد ثابت ويوزع كالتالي:

H_Y: مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج السلع.

H_A: مخزون رأس المال البشري المخصص لإنتاج أنواع جديدة من رأس المال.

قطاع السلع الوسطية:

لنفترض انه يلزم استخدام n وحدات من رأس المال Kالإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلعالرأسمالية عندما يكون قد تم اختراعها، عندئذ نستعمل nx_iمن رأس المال لإنتاج الوحدات x_i من النوع i من السلع الرأسمالية.

وبما أن رأس المال غير متجانس، لايمكن تحديد مجموع x_i ، ومنه

سنقوم بتجميع تساوي السلع النهائية التي تخلى عنها الاقتصاد.

$$K = n\int_0^A \chi_i d_i$$

$$sous\ K = nA\chi_i\ si\ \chi_i = \chi$$

.....(15)

ولحل المشكلة يلزم أن يكون الناتج الحدي لـx_iمستقلا عن i وأن x_i كلها متساوية معx

خلاصة

نظرا للتقارب الكبير بين مفهومي التنمية و النمو الاقتصادي فإنه لا يمكن فهم مصطلح بمعزل عن الآخر فالنمو هو زيادة الناتج الوطني أي التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

و تطور النمو الاقتصادي عبر مراحل الفكر الاقتصادي انطلاقا من النظرية الكلاسيكية مروراً بالنظرية الماركسية ثم شومبيترو كينز و روستو و نظرية النمو المتوازن و غير المتوازن. فالنظرية الكلاسيكية تثمن دور الرأسماليين في تقديم مدخرات تساهم في عملية النمو، في حين أن النظرية الماركسية ترى أن التطور يحصل نتيجة الصراع الحاصل بين الرأسماليين و العمال، أما كينز فقد حصر الشروط الرئيسية للنمو الاقتصادي في القدرة على التحكم في السكان وتجنب الحروب وكذلك التقدم التكنولوجي أما نظرية النمو المتوازن فالمقصود بها الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، أو الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات أو موازنة الصناعات التحويلية و الزراعة في حين أن نظرية النمو غير المتوازن تركز على تخصيص الاستثمارات في قطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، أي اختبار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة يتم فيها الاستثمار حيث أن هذه الصناعات تقوم بخلق فرص عمل جديدة و تحدث التنمية نتيجة سريان النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، أي أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من الإختلالات تحفز على استثمارات جديدة تؤدي بدورها إلى إختلالات جديدة وهي أحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب نظرية النمو غير المتوازن.

الفصل الثالث

تحليل قياسي لأثر الجباية العادية

على النمو الاقتصادي

تمهيد :

إن اثر الجباية على النمو الاقتصادي كانت موضع نقاش منذ القدم لدى كثير من الأدبيات في مجال الاقتصاد العام، وما يزال لحد الآن من بين المسائل المطروحة للنقاش خاصة بالنسبة للدول النامية كون هذه الأخيرة تسعى للتحقيق النمو الاقتصادي والرفع من معدله، لذا كانت هناك دراسات قياسية بمنهجيات متعددة .

ويعتبر Aschaur(1989) من بين الأوائل الذين درسوا مساهمة إنتاجية رأس المال العمومي، ثم تلتها دراسة Barro(1990) التي تعتبر من أهم الدراسات والتي سمحت بتوضيح الدور الايجابي الذي يمكن أن يلعبه تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي و بذلك العناصر و الأدوات الحكومية التي تسمح في تحديد حصتها و أثرها على النمو الاقتصادي .

والهدف من هذا الفصل هو التحليل باعتمادنا على أدوات قياسية بسيطة كي تسمح لنا بمعرفة مدى تأثير ومساهمة الجباية العادية على النمو الاقتصادي معتمدين على قاعدة المعطيات المأخوذة من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات للفترة من 1970-2015

المبحث الاول الاصلاحات الجبائية في الجزائر

تناولنا في هذا المبحث بعض الاصلاحات التي قامت بها الجزائر

المطلب الأول: دوافع الإصلاح الجبائي

يمكن إجمال أهم هذه الدوافع في العناصر التالية:

1-الأزمة البترولية:

لقد كان يعتمد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة،مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية، وبانخفاض أسعار البترول بداية من سنة 1986 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة،حيث وصلت إلى 28.56٪ سنة 1986،و26.06٪سنة 1987،بعد أن كانت نسبة 66٪سنة1981.ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة،من خلال إيرادات الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية إيرادات جبائية ، لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار.

2-تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي

لقد ساهم في تفشي هاتين الظاهرتين عدم الوعي الضريبي، إلى جانب عدم استقرار التشريع الضريبي وتعقده، وزيادة الضغط الضريبي على المكلفين،مما يدفعهم إلى اتباع مختلف الوسائل والطرق لتفادي تسديد ما عليهم من ضرائب . وقد قدرت مبالغ التهرب الضريبي سنة 1989 بحوالي 5 مليار سنويا، وهو مبلغ ضخم جدا، إذا ما قورن بالناتج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت،أين كان حوالي 52 مليار دولار

3-تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي

وتتمثل في ما يلي:

أ-تعقد النظام الجبائي:

إن التعقيد الجبائي هو الصفة المميزة للنظام الضريبي السائد قبل الإصلاحات، وهذا التعقيد إما يتعلق بكون النظام الضريبي نظاما نوعيا،أي أن لكل نوع من المادة المشمولة بالضريبة تقنية خاصة لحساب الضريبة ولها نسب مختلفة، وكذلك تعدد الإعفاءات الخاصة بكل نوع، وإما يتعلق بكون النظام الضريبي نظاما متعدد النسب

فالنظام السابق تميز بتعدد النسب، وصعوبة حساب المعدل الحقيقي المطبق للاسترجاع، فنجد مثلا أن عد معدلات الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج يصل إلى 10معدلات، وتتراوح بين المعدل المخض 7٪ والمعدل المميز 80٪، أما فيما يخص عدد معدلات الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات فيصل إلى 8 معدلات تتراوح ما بين 5٪لبعض التأمينات و50٪بالنسبة لبعض الملاهي

ب–عدم استقرار النظام الجبائي:

تميز النظام الضريبي بكثرة التغيرات،هذه الأخيرة أدت إلى عدم استقراره، فمثلا شهد معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية تغييرا ملحوظا،ويتضح ذلك كما يلي :

60٪قبل تاريخ 1986/01/01؛

50٪من تاريخ 1986/01/01إلى 1986/12/31؛

55٪من تاريخ 1987/01/01 إلى 1988/12/31؛

50٪من تاريخ 1989/01/01 إلى 1991/12/31.

لقد تجسد تغير النظام في تطور المعدلات الضريبية،بالإضافة إلى إلغاء بعض الضرائب،وإنشاء ضرائب أخرى جديدة.

4–نظام جبائي غير متوازن:

عدم توازن النظام الضريبي لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية، وإهمال الضريبة العادية، الأمر الذي يفسر طبيعة الإصلاحات السطحية والعشوائية التي عرفها النظام، خاصة منذ أزمة البترول سنة 1986 إضافة إلى سيادة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الجباية العادية، النظام الضريبي جعله غير قادر على مسايرة المستجدات أمام تحول معظم الدول إلى نظام اقتصاد السوق.

5–ضعف التشريع والإدارة الضريبية

إذ يقوم التشريع الضريبي على مجموعة من القوانين التي كتبت بصياغات ضعيفة ومفككة، تفسح المجال لتفسيرات وتأويلات متباينة،وتساعد على التهرب، مما جعلها تفقد فعاليتها واستجابتها للحاجات والأغراض

المالية الحديثة، كما يتبين لنا أن ضعف الإدارة الضريبية لدينا، وتخلفها،ولا يعادله سوى ضعف التشريع الضريبي وتخلفه، حيث تعاني الإدارة الضريبية من قلة الإمكانيات التي أثرت بشكل كبير على تخفيض الحصيلة الضريبية ويعود ذلك إلى:

أ–عدم كفاءة الإطارات الجبائية:

يشكل موظفو الإدارة الضريبية حجر الزاوية في تحقيق أكبر مردود ضريبي ممكن،وهذا يتوقف على مدى كفاءتهم وتحكمهم وتطبيقهم الصارم للنصوص الضريبية. .إلا أن الإطارات الجبائية كانت لها عدة نقائص أهمها:

– عدم توفر الخبرة الواسعة لهذه الإطارات في المجال الضريبي حتى يمكن الاعتماد عليهم في عملية تعبئة الإيرادات؛

– انعدام التشجيع والتحفيز لهاته الإطارات،حتى تحملهم على إتقان المهنة وتبعدهم عن الرشوة

ب–نقص الوسائل المادية:

يتطلب تسيير مرافق الإدارة الضريبية ومصالحها وسائل حديثة، تمكن من رفع مستوى الخدمات التي تؤديها،وتساهم في رفع المردود الضريبي. إلا أن نقص الوسائل المادية كان له تأثير على كفاءة الإطارات، ومن ثم نقص الحصيلة الضريبية، حيث أن مختلف المصالح الضريبية في بلادنا تتميز ب:

– نقص لوازم المكاتب من تجهيزات وغيرها؛

– انعدام وسائل النقل، خاصة تلك المتعلقة بتدخلات مصالح التفتيش وعملية الإحصاء

– الاستعمال شبه المنعدم للإعلام الآلي.

6–ضعف العدالة الضريبية

يتميز النظام الضريبي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

* إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى،ويترتب على ذلك اختلاف إمكانية التهرب الضريبي، بحيث المداخيل التي تخضع لهذه الطريقة تنعدم فيها فرص التهرب الضريبي بعكس المداخيل الأخرى التي تبقى لها إمكانية التهرب الضريبي قائمة.

* إن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، علما أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل، فهو يفرض بنفس النسبة على جميع مستويات الدخل، ويترتب على ذلك اجحاف في حق الدخول الضعيفة.

* إن النظام الضريبي السابق يحتوي على ضرائب نوعية لا تراعي الوضعية العامة للمكلف، لذا فإن هذا الأسلوب لا يعبر عن المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف، ومن ثم فهي تبتعد عن المقاييس العادلة لفرض الضريبة.

* اختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية،فنجد مثلا المؤسسات الجزائرية تخضع للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية50٪، بينما مؤسسات الأشغال العقارية الأجنبية لمعدل8٪، أما المؤسسات الأجنبية لتأدية الخدمات فتخضع لاقتطاع من المصدر للضريبة على الأرباح غير التجارية بنسبة25٪

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الجبائي

إن من أهداف الإصلاح الضريبي زيادة النمو الاقتصادي، وأن ترتفع إيرادات الضرائب، ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي، وارتفاع الدخول الحقيقية للمؤسسات، مع مراعاة تحقيق العدالة ، وفرض الضريبة على القادرين على دفعها،وتخفيف آثارها على الفئات غير القادرة. وإن تحريك العجلة الاقتصادية،وتفعيل عملية النمو، يكونان من خلال تحسين ظروف الاستثمار والترغيب فيه، مع إبراز الميزات النسبية للاقتصاد الجزائري في السوقين الداخلية والخارجية،وأهم هذه الميزات :الاستقرار السياسي، والأمان الاجتماعي. ومن أهدافه كذلك "توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف،غير معقد ومستقر،وكون قادرا على كسب ثقة المكلفين،مما يخفف آثار التهرب الضريبي، ويزيد حصيلة وارادات الضرائب"، وبالتالي تحقيق أهم هدف لهذا الإصلاح،والمتمثل في تفعيل الجباية العادية، وجعل إيرادات الجباية العادية كفيلة بتغطية نفقات التسيير.

1-تحقيق النمو الاقتصادي

في هذا المجال لا بد للإصلاح الضريبي أن يؤكد استعمال الضريبة كأداة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وألا يقتصر دورها على الوظيفة المالية. فلا بد من تخفيف العبء الضريبي على الدخل ومدخلات الإنتاج،لتشجيع الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات من تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي سواء في الهيكل الضريبي بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، والتي كانت لها خاصتين رئيسيتين،تتمثل الأولى في مردودها الضعيف،أما الثانية فتتمثل في كونها لا تحقق إحدى أهداف الضريبة،باعتبارها أداة للضبط الاقتصادي أو إعادة توزيع الدخل بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية،أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين،وترتب على ذلك أن النظام الضريبي يكتسي أكثر شفافية، وانعكس ذلك إيجابا على إدارة الضرائب كذا المؤسسة.

3-تحقيق العدالة الضريبية

تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة،ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيقها من خلال :

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين،وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة،

- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية،والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية؛

- توسيع نطاق تطبيق مختلف الاقتطاعات،هذا من جهة،ومن جهة أخرى مراعاة المقدرة التكليفية(مستوى الدخل)وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.

4-إدارة ضريبية فعالة

إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته .وكذلك كان من أهداف الإصلاح الضريبي إعادة النظر كليا في تنظيم الإدارة الضريبية وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرنة، ومن أجل ذلك وضعت خطة طموحه تملت في ما يلي :

أ-إعادة هيكلة الإدارة:

حيث عملت وزارة المالية على بناء المزيد من الفنادق المالية التي تضم مصالح الوعاء والتحصيل،وتجهيز المكاتب بالآلات الحاسبة والدفاتر والسجلات...الخ

ب–ادخال الاعلام الآلي:

وذلك أن إدخال الإعلام الآلي يسمح بالمعالجة الدقيقة والسريعة للملفات، ويريح أعوان الإدارة من الروتين للاهتمام بمهام أخرى للرفع من المردودية المالية. كما يعتبر إحدى المفاتيح المهمة المساهمة في التمكين التقني للإصلاح الضريبي الذي يسمح من فعالية المصالح الجبائية وأداءها.

ج– على مستوى الموارد البشرية :

من أجل التأقلم الحقيقي بين احتياجات الإدارة الضريبية للإطارات المسيرة كما ونوعا،وبين عدد المكلفين الذي هو في تزايد مستمر ، ونظرا للتقسيمات الإدارية الجديدة، وارتفاع عدد الولايات والدوائر والبلديات،وجب الرفع من عدد المراكز المالية، ولذلك قامت السلطات العمومية بإجراءات أهمها:

*رفع عدد المستخدمين؛

*التكوين المتخصص؛

*تشجيع المستخدمين.

5–رفع المردودية المالية للجباية العادية

ويمثل أهم للإصلاح الضريبي،ويتحقق ذلك من خلال:

– تفعيل الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، حتى تصل إلى تغطية نفقات التسيير للميزانية العامة.

لقد وضعت هذه الأهداف كغاية للإصلاح الضريبي، وجعل النظام الضريبي يتماشى مع مسيره الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في مختلف المجالات والتي تصب كلها في إطار التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

تتمحور أهم أهداف الإصلاح الضريبي المطبق سنة 1992 في :

– تبسيط النظام الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي والابتعاد عن الضرائب النوعية؛

– تخفيف العبء الضريبي على المكلفين (خاصة المؤسسات) والناتج عن كثرة الضرائب المفروضة وتعدد معدلاتها؛

– تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار والادخار؛

– تنويع الصادرات وترقيتها خارج قطاع المحروقات، نظرا للاضطرابات التي تعرفها الجباية البترولية بسبب عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها، والعمل على زيادة أهمية الجباية العادية نظرا الاستقرار الذي تتمتع به وإمكانية التحكم بها؛

– ايجاد التوافق بين إجراءات الإخضاع ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية عن طريق إعادة تنظيم الإدارة وتكوين الموظفين وزيادة شفافية النظام الضريبي عن طريق التقليل من حجم التعديلات.

المطلب الثالث: محاور الإصلاحالجبائي

يمكن تلخيص المجالات المتعلقة بالإصلاح في :

1-توسيع وعاء الضريبي:

توسيع ذلك أما بإيجاد ضرائب جديدة كالمفروضة على البيئة أو تصحيح إجراءات حساب الوعاء قصد توسيعه ،أو بزيادة كفاءة النظام قصد الوصول إلى شرائح لم تكن تغطي من قبل، فتوسيع الوعاء الضريبي يمكن من تخفيف المعدلات المفروضة وبالتالي إنقاص دوافع التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

2-ترشيد معدلات الضرائب

تأتي مرحلة ترشيد سعر الضريبة بعد المرحلة الأولى الخاصة بتوسيع الوعاء، عن طريق عدم المبالغة في الأسعار المطبقة ومحاولة إيجاد ضرائب بسيطة وعادلة لا تحفز على التهرب كتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل والنسبية على أرباح الشركات.

3-في ظل التوجيهات الحديثة لتحرير التجارة الخارجية ومع انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأوربية بفضل التفكير جديا في الاعتماد على الضريبة المحلية للإنفاق والاستهلاك بدلا من التعريفات الجمركية التي لا يمكن الاعتماد عليه لاحقا، كما أن فرض الرسم على القيمة المضافة دون التمييز بين السلع المحلية والمستوردة يوجد تناسق بين الضرائب على التجارة الخارجية والضرائب على الاستهلاك المحلي.

– استبدال الضرائب النوعية على الدخل مثل الضريبة على أرباح الشركات الصناعية والتجارية، الضريبة على الأرباح غير التجارية وعلى إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، الضريبة على الأجور بضريبتين شاملتين الأولى مداخل الأشخاص الطبيعية والثانية مداخل الأشخاص المعنوية.

– استبدال الضرائب النوعية على رقم الأعمال (الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات) بالرسم على القيمة المضافة.

والرسم على النشاط غير التجاري(TAIC)– استبدال على النشاط التجاري والصناعي

(TAP).برسم وحيد على النشاط المهني (TANC)

وتم كل هذا في إطار تبسيط النظام الضريبي وتحقيق المردودية الجبائية.

4– تحسين كفاءة الجهاز الإداري

تعتبر فاعلية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف مع الإصلاحات عنصرا هاما في نجاح أو فشل عملية الإصلاح الضريبي، بحيث يمكن تقسيم العملية الضريبية إلى ثلاث مراحل:

أ–تنفيذ القانون وتحديد الوعاء (الأشخاص الخاضعون والمادة الخاضعة)؛

ب–حساب مقدار الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها؛

ج– جباية الضريبة المستحقة؛

أما خصوص ما يمكن رصده عن الإصلاح الضريبي سنة 1992 والآتي في سياق الإصلاحات الاقتصادية نذكر:

– استبدال الضرائب النوعية على الدخل مثل الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية الضريبة على الارباح غير التجارية وعلى ايرادات رؤوس الاموال المنقولة الضريبة على الاجور بضريبتين شاملتين تخص الاولى مداخل الاشخاص الطبيعية والثانية مداخل الاشخاص المعنوية .

–استبدال الضرائب على رقم الاعمال (الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد الاجمالي على الخدمات) بالرسم على القيمة المضافة.

– استبدال الرسم على النشاط التجاري والصناعي والرسم على النشاط غير التجاري برسم وحيد على النشاط المهني.

وتم كل هذا في اطار تبسيط النظام الضريبي وتحقيق المردودية الجبائية.

المبحث الثاني : دراسة خصائص المتغيرات

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى التحديد الكمي لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ونستعمل في هذا السياق دالة الإنتاج من النوع *Cobb-Douglas* متزايدة و شبه محدبة.

تعتبر هذه المرحلة جد هامة في بناء النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية، وكذا على الاختبارات الإحصائية المناسبة.

المطلب الأول : ملخص نظري للسلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية(المتغيرات) المستعملة في التقدير.

إذ نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل(التكامل المتزامن).

1-1- اختبارات دكي فولر(*Dickey Fuller*) :

نفترض نموذج من الشكل*AR(1)* لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم(φ).

- $|\varphi|\langle 1$: السلسلة X_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- $\varphi = 1$:السلسلة X_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
- $1\langle|\varphi|$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع(t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

1-1-1- اختبار ديكي –فولر البسيط(***1979*-DF**):

يقترح ديكي–فولر اختبار فرضية العدم التالية: $\begin{cases} H_0 : |\varphi| = 1 \\ H_1 : |\varphi|\langle 1 \end{cases}$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $X_t = \varphi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

نقوم بتقدير معالم φ نرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج *الثلاثة* بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار *Student*.

إذا كان $t_{\hat{\Phi}_i} \succ t_{tab}$: إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي *(Racine unitaire)*و بالتالي الصيرورة *(processus)* غير مستقرة .[1]

1-1-2- اختبار ديكي فولر الصاعد *(ADF)*:

ليكن لدينا النموذج من الشكل *AR(p)*:

حيث: $\mathrm{A}_m(B)U_T = \varepsilon_t \ ; \varepsilon_t \to N(0, \delta_\varepsilon{}^2)$

فإذا كان (φ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $\mathrm{A}(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$\mathrm{A}(B) = (1-\varphi B)(1-\alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \cdots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta \mathrm{X}_T = \varphi \mathrm{X}_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta \mathrm{X}_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

الشكل الأول: $\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

الشكل الثاني: $\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

الشكل الثالث: $\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج*(ADF)* هي نفسها الخاصة بنماذج*(DF)* وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

ملاحظة:

قبل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة.

وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة *Correlogramme* للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة *Les Pics* الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية*FPAC* ودوال الارتباط الذاتيFAC.
- من خلال ملاحظتنا لـ*Correlogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية *FPAC* ودوال الارتباط الذاتي *FAC*. تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة ولإثبات وجود جذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي- فولر*(DF)*البسيط، أو الصاعد*(ADF)*على مختلف السلاسل.

[1]Regis Bourbounnais,Op.cit.2000,p231.

1-2- السببية والتكامل المشترك.[1]

قدم تحليل التكامل المشترك *Cointégratoin* من طرف *Granger* سنة 1983 ثم *Engele* و *Granger* سنة *1987*، واعتبره العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد، له أهمية كبرى في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية.

1-2-1- السببية:

نظريا إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه مهم أيضا من أجل توضيح العلاقات الاقتصادية.

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الاقتصادي حول طبيعة النموذج وطريقة تقديره، هناك جانب آخر مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X، ومتغيرات الجزء المتبقي منه.

- **سببية قرانجر:**

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون X_2 مسبب(دافع) لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج *VAR(1)* بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{bmatrix}$$
$$+ \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \cdots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \cdots, X_{1t-p})$ إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج *VAR*، ويسمى حينئذ النموذج بـ *VAR* المقيد،ويرمز له بـ *RVAR* أي *Restricated VAR*، وتحدد درجة التأخير باستعمال *VAR*.

ويكون لدينا:

- ❖ X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$
- ❖ X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية: $H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_p^2 = 0$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t}، و X_{2t} تسبب X_{1t}، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول ارتجاعي *Feed back effect*.

[1] *Toda,H,Fhilips C.B « Vecteur autoregressions and causality »,Economitrica ,op.cit,1993 , p124.*

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر*Fisher* المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين *VAR* غير مقيد *UVAR* والنموذج المقيد *VAR* : نحسب نسبة أعظم احتمال L^* :

$$L^* = (n-c)\times\left(Ln\left|\sum_{RVAR}\right| - Ln\left|\sum_{UVAR}\right|\right)$$

L^* تتبع قانون x^2 ذو درجة حرية $2p$ بحيث:

$\sum_{RVAR}$:هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$: هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

c :عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* \rangle x_Z^2$ (بحيث x_Z^2 هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد(أي رفض H_0).

1-2-2- مفهوم وخصائص التكامل المتزامن.

1-2-2-1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتجديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

- **خصائص حول رتبة التكامل.**

✓ تكون السلسلة متكاملة من الرتبة" d " ونكتب: $X_t \to I(d)$، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها d " " مرة لجعلها تستقر، ومنه $a + bx_t \to I(d)$ حيث aوb ثابتين غير معدومين[1].

✓ لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة ""d= 0"" إذن:

$$\left.\begin{matrix} X_{1t} \to I(0) \\ X_{2t} \to I(0) \end{matrix}\right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \to I(0)$$

حيث aوb ثابتين غير معدومين.

✓ لتكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t} سلسلة متكاملة منالرتبة "d_2"، ومنه بصفة عامة نكتب:

$$\left.\begin{matrix} X_{1t} \to I(d_1) \\ X_{2t} \to I(d_2) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \to I(Max(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α, β حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

- **شروط التكامل المشترك:**

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

[1] *Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002. p212.*

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق"d".
2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل.

ليكن: $X_t \to I(d)$ $Y_t \to I(d)$

حيث: $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \to I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

ونكتب: $X_t \to CI(d,b)$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج(Vecteur De Cointégratoin).

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج(Vecteur De Cointégratoin).

1-2-2-2- نموذج تصحيح الخطأ(ECM):

ندرس الحالة التالية: $X_t, Y_t \to CI(1,1)$ و$[\beta, -1]$ (حيث $\beta = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$)وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من التعيين، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبير ومعاملات ذات مدلول) تتطلب استقرارية السلاسل في انحدار مباشر لـ: Y_t على X_t لما: $X_t, Y_t \to CI(1,1)$ استعمال هذا النموذج لأهداف تنبوئية غير مجد، لأن العلاقة الموضحة بانحدار Y_t على X_t غير حقيقية وتنجم ببساطة عن علاقة بين الاتجاهين*(Deux Tendance)*.

فالمشكل إذا هو جهة استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهو الهدف من النموذج (*ECM*)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج ساكن(*Statique*) $\beta_1 \Delta X_t$ ونموذج ديناميكي $\beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ويمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$
$$I(0) \quad I(0) \qquad I(0)$$

ومن خلال علاقة المدى الطويل، النموذج(ECM) يسمح بدمج تغيرات(تقلبات) المدى القصير المعامل β_2 (الذي يجب أن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد(*Force de Rappel*) نحو التوازن في المدى الطويل.

1-2-2-3- التكامل المشترك بين k متغيرة.

إن الدراسات الحالية للاقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيقة بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

– مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة:

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{it} غير مستقرة $(i = 1...k)$، مثلا ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، و بتطبيق طريقة المربعاتالصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي: $e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots\cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$

إذا كانت البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وشعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي: $\left[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, ..., -\hat{\beta}_k\right]$.

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة تفسيرية، أي أن هناك $k+1$ متغيرة فإنه من المحتمل وجود k شعاع إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك، و عدد أشعة الإدماج تسمى: رتبة التكامل المشترك" *rang de Cointégratoin*".

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود وشعاع إدماج وحيد أمر ممكن

أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد.

عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الاختبار على $k+1$ متغيرة، بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يمكننا إجراء الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

– تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين:

– وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك.

– وجود عدة أشعة إدماج.

1– في حالة وجود شعاع إدماج وحيد نطبق طريقة *Engel&Granger*، و التي تتم على مرحلتين:

– المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بـ: *MCO* و حساب البواقي.

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots\cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

– المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بـ: *MCO*.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \cdots\cdots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن، و يجب أن يكون سالبا.

2- في حالة وجود عدة أشعة إدماج، تكون طريقة *Engel&Granger* غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال، وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الانتاج

قبل أن نقوم بعملية التنبؤ لابد من دراسة استقرارية السلاسل حيث قمنا في هدا المطلب بدراسة استقرارية كل من السلاسل التالية :

1- السلسلة LPIB لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي

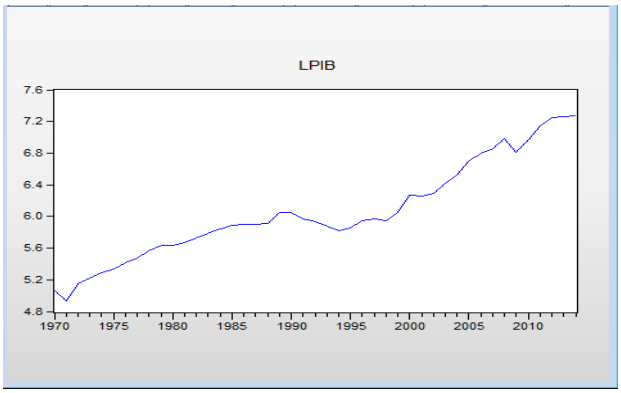
2- السلسلة LEMP لوغاريتم العمالة في الجزائر

3- السلسة LSK لوغاريتم تراكم رأس المال الحقيقي

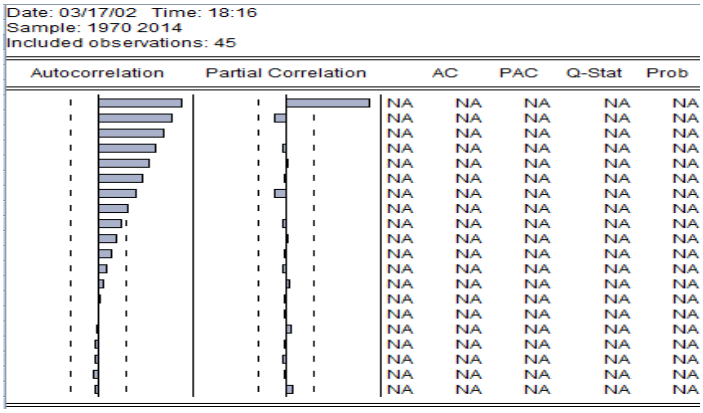
4-السلسة LFISC تمثل لوغاريتم الإرادات الجبائية العادية

1- تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LPIB

الشكل رقم (2): منحنى تطور السلسلة LPIB



الشكل رقم(3): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LPIB



المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة LPIB في اتجاه عام نحو الأعلى وهذا ما يدل على أنها غير مستقرةوالذي يعززه الشكل البياني رقم (03) الذي يمثل corrélogramme للسلسلة LPIB.

✓ تطبيق اختبار ديكي فولرعلى السلسلة LPIB

الجدول رقم (02):نتائج تحديد درجة التأخير p للسلسلة LPIB

درجة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	-2.13	-2.01	-2.13	-2.05	-2.18	-2.4
1	-2.17	-2.01	-2.17	-2.05	-2.21	-2.13
2	**-2.24**	**-2.03**	**-2.25**	**-2.08**	**-2.29**	**-2.17**
3	-2.18	-1.93	-2.18	-1.97	-2.23	-2.06

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول يتضح أن درجة التأخير هي2= p وهي أقل قيمة عند المعيارين AIC و SC

الجدول رقم (03): نتائج اختبار ADF للسلسلة LPIB

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج السادس	الاتجاه العام (b)	-1.16	2,79
	الثابت (c)	1.04	3,11
	الجذر الوحدوي	-0.95	-3,544
النموذج الخامس	الثابت (c)	-0.13	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	0.5	-2,948
النموذج الرابع	الجذر الوحدوي (Ø)	3.09	-1,950

المصدر:أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم(01، 02)

نلاحظ من خلال الجدول مايلي :

- **النموذج السادس:**

– القيمة المجدولة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة LPIBأكبر من القيمة المحسوبة$T_{CAL}T_{\mathrm{TAB}}$<عند المعنوية $\propto= 5\%$وبالتالي نقبل فرضية العدم(b=0)أي عدم وجود مركبةالاتجاه العام .– نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ للجذر الوحدوي لأن القيمة $T_{\tilde{\emptyset}}$أكبر من القيمة المجدولةT_{tab}أي$T_{TAB}T_{\tilde{\emptyset}}$<عند القيمة المعنوية$\propto= 5\%$

- **النموذج الخامس:**

– بالنسبة لوجود الثابت في السلسلة LPIB فإن القيمة المجدولة لهذا الأخيرأكبر من القيمة المحسوبة$T_{cal}T_{\mathrm{tab}}$<عند المعنوية $\propto= 5\%$وبالتالي نقبل فرضية العدم c=0أي عدم وجود الثابت في السلسلة LPIB– بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أنالقيمة المحسوبةأكبر من القيمة المجدولة$T_{tab}T_{\tilde{\emptyset}}$<عند المعنوية $\propto= 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم$(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي

- **النموذج الرابع :**

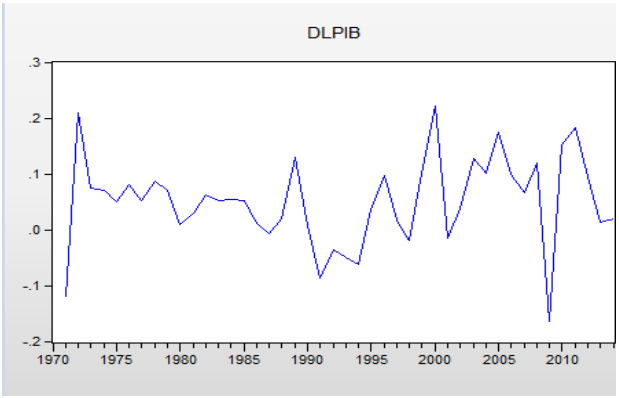
– بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$T_{\tilde{\emptyset}}$ أكبر من القيمة المجدولةT_{tab} عند المعنوية $\propto= 5\%$ ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي وجود الجذر الوحدوي في السلسلة

ومنه نستنتج أن السلسلة LPIB غير مستقرة وهي من نوع DSبدون مشتقة (بدون وجود الثابت) وأحسن طريقة لجعلها مستقرة هي طريقة الفرو قات

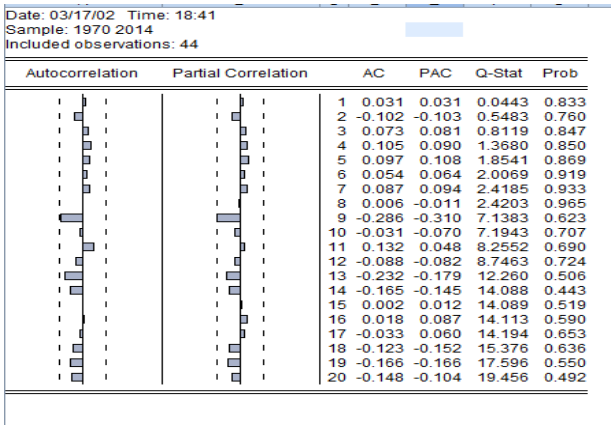
1-1دراسة استقرارية السلسلة DLPIB

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLPIB

الشكل رقم (4): منحنى تطور السلسلة DLPIB



الشكل رقم (5): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة DLPIB



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.031	0.031	0.0443	0.833
2	-0.102	-0.103	0.5483	0.760
3	0.073	0.081	0.8119	0.847
4	0.105	0.090	1.3680	0.850
5	0.097	0.108	1.8541	0.869
6	0.054	0.064	2.0069	0.919
7	0.087	0.094	2.4185	0.933
8	0.006	-0.011	2.4203	0.965
9	-0.286	-0.310	7.1383	0.623
10	-0.031	-0.070	7.1943	0.707
11	0.132	0.048	8.2552	0.690
12	-0.088	-0.082	8.7463	0.724
13	-0.232	-0.179	12.260	0.506
14	-0.165	-0.145	14.088	0.443
15	0.002	0.012	14.089	0.519
16	0.018	0.087	14.113	0.590
17	-0.033	0.060	14.194	0.653
18	-0.123	-0.152	15.376	0.636
19	-0.166	-0.166	17.596	0.550
20	-0.148	-0.104	19.456	0.492

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة DLPIB مستقرة لأنهاتتمحور حول متوسط حسابي معدوم والذي يعززه الشكل رقم(05) حيث نلاحظ من خلال الشكل أنه جميع الأعمدة داخل مجال الثقة

✓ تطبيق اختبار ديكي فولرعلى السلسلة DLPIB

بالاعتماد على برنامج Eviews تحصلنا على درجة التأخير P=1 وهي أصغر قيمة عند المعيارين AIC وSC والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة DLPIB

درجـة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	-2.17	-2.05	-2.22	-2.14	-1.97	-1.93
1	**-2.26**	**-2.09**	**-2.29**	**-2.16**	**-2.12**	**-2.04**
2	-2.19	-1.98	-2.22	-2.06	-2.13	-2.00

المصدر:اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الشكل رقم(05): نتائج اختبار ADFللسلسلة DLPIB

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج السادس	الاتجاه العام (b)	0.83	2,79
	الثابت (c)	1.15	3,11
	الجذر الوحدوي	-4.77	-3,544
النموذج الخامس	الثابت (c)	3.04	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-4.72	-2,948
النموذج الرابع	الجذر الوحدوي (Ø)	-3.30	-1,950

المصدر:أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews أنظر الملحق رقم(02،03)

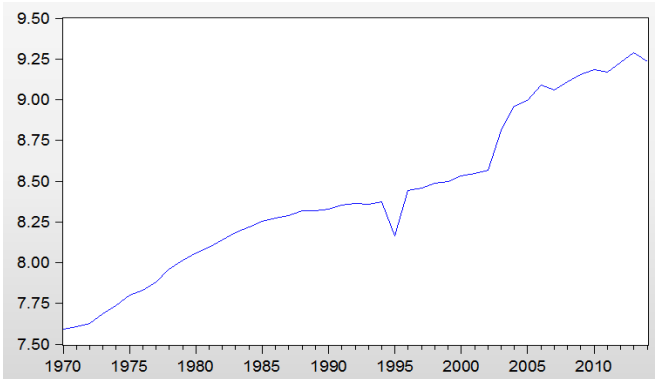
من خلال الجدول نلاحظ : - فيما يخص وجود الثابت في السلسلة DLPIB فإن القيمة المجدولة لهذا الأخيرأكبر من القيمة المحسوبة عند المعنوية $\propto= 5\%$، وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0)

- بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن$T_{\tilde{\emptyset}}<T_{\text{tab}}$ عند المعنوية $\propto= 5\%$في النموذج الرابع ومنه نرفض فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي عدم وجود الجذر الوحدوي وعليه نستنتج أن السلسلة DLPIB مستقرة بدون الثابت .

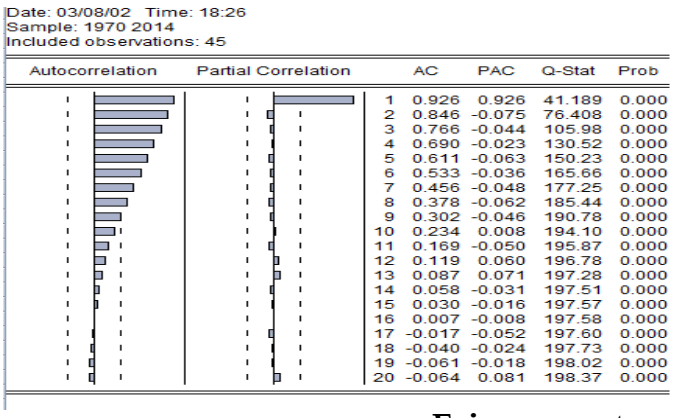
2- السلسلة LEMP:تمثل لوغاريتم العمالة

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LEMP

الشكل رقم (6): منحنى تطور السلسلة LEMP



الشكل رقم(7): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LEMP


Date: 03/08/02 Time: 18:26
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.926	0.926	41.189	0.000
		2	0.846	-0.075	76.408	0.000
		3	0.766	-0.044	105.98	0.000
		4	0.690	-0.023	130.52	0.000
		5	0.611	-0.063	150.23	0.000
		6	0.533	-0.036	165.66	0.000
		7	0.456	-0.048	177.25	0.000
		8	0.378	-0.062	185.44	0.000
		9	0.302	-0.046	190.78	0.000
		10	0.234	0.008	194.10	0.000
		11	0.169	-0.050	195.87	0.000
		12	0.119	0.060	196.78	0.000
		13	0.087	0.071	197.28	0.000
		14	0.058	-0.031	197.51	0.000
		15	0.030	-0.016	197.57	0.000
		16	0.007	-0.008	197.58	0.000
		17	-0.017	-0.052	197.60	0.000
		18	-0.040	-0.024	197.73	0.000
		19	-0.061	-0.018	198.02	0.000
		20	-0.064	0.081	198.37	0.000

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة LEMP في اتجاه عام نحو الأعلى وهذا ما يدل على أنها غير مستقرةوالذي يعززه الشكل البياني رقم(07) الذي يمثل corrélogrammeللسلسلة LEMP

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة LEMP

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير p = 0 وهي أقل قيمة عند المعيارين AIC و SCوالنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(06) :نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة LEMP

درجة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	**-2.47**	**-2.35**	**-2.42**	**-2.34**	**-2.45**	**-2.41**
1	-2.41	-2.25	-2.39	-2.27	-2.42	-2.34
2	-2.35	-2.14	-2.32	-2.15	-2.35	-2.23

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم(07) :نتائج اختبار ADFللسلسلة LEMP

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	2.01	2,79
	الثابت(c)	2.13	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	-2.07	-3,533
النموذج الثاني	الثابت(c)	0.672	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-0.47	-2,941
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	3.5	-1,949

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviewsأنظر الملحق رقم(05,04)

من خلال الجدول نستخلص النتائج التالية :

- **النموذج الثالث:**

- بالنسبة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة LEMPفإن القيمة المجدولة t_{tab}أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal} ولهذا نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام

- بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أنالقيمة $T_{\emptyset}$أكبر من القيمة المجدولة T_{tab}عند المعنوية $\propto= 5\%$ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 0)$أي وجود الجذر الوحدوي

- **النموذج الثاني:**

- القيمة المحسوبة t_{cal}للثابت في السلسلة LEMPأقل من القيمة المجدولة لهذا الأخيرT_{tab} عند القيمة المعنوية $\propto= 5\%$وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0) أي عدم وجود الثابت في السلسلة

-فيما يخص الجذر الأحادي نلاحظ إن القيمة $T_{\tilde{\emptyset}}$أكبر من القيمة المجدولة T_{tab}عند المعنوية $\propto = 5\%$أي نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي

- **النموذج الأول:**

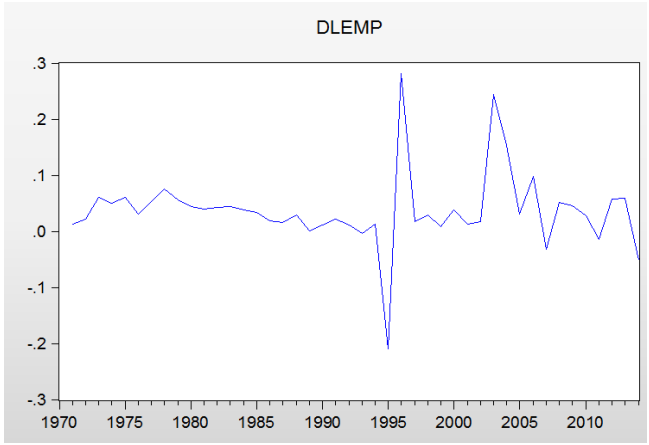
- بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$T_{\tilde{\emptyset}}$أكبر من القيمة المجدولةT_{tab} عند المعنوية $\propto = 5\%$ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي في السلسلة LEMP ، وعليه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة (بدون وجود الثابت) .

وأحسن طريقة لجعلها مستقرة هي طريقة الفروقات

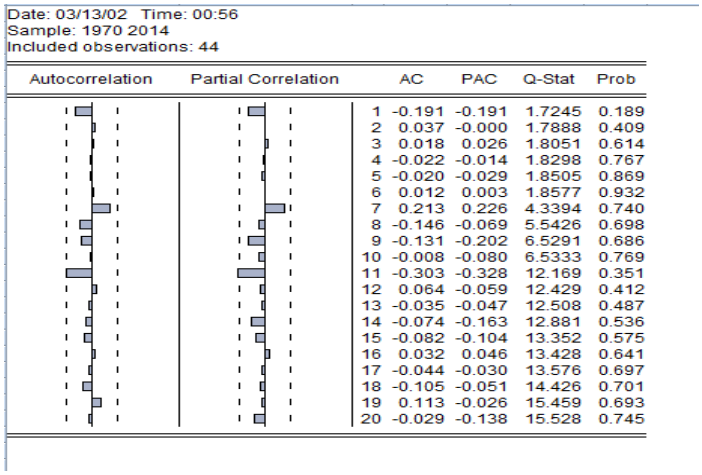
2-1 دراسة استقرارية السلسلة DLEMP

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLEMP

الشكل رقم (8): منحنى تطور السلسلة DLEMP



الشكل رقم(9): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLEMP


Date: 03/13/02 Time: 00:56
Sample: 1970 2014
Included observations: 44

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.191	-0.191	1.7245	0.189
		2	0.037	-0.000	1.7888	0.409
		3	0.018	0.026	1.8051	0.614
		4	-0.022	-0.014	1.8298	0.767
		5	-0.020	-0.029	1.8505	0.869
		6	0.012	0.003	1.8577	0.932
		7	0.213	0.226	4.3394	0.740
		8	-0.146	-0.069	5.5426	0.698
		9	-0.131	-0.202	6.5291	0.686
		10	-0.008	-0.080	6.5333	0.769
		11	-0.303	-0.328	12.169	0.351
		12	0.064	-0.059	12.429	0.412
		13	-0.035	-0.047	12.508	0.487
		14	-0.074	-0.163	12.881	0.536
		15	-0.082	-0.104	13.352	0.575
		16	0.032	0.046	13.428	0.641
		17	-0.044	-0.030	13.576	0.697
		18	-0.105	-0.051	14.426	0.701
		19	0.113	-0.026	15.459	0.693
		20	-0.029	-0.138	15.528	0.745

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة DLEMP مستقرة لأنه تتمحور حور متوسط حسابي معدوم والذي يعززه الشكل رقم(09) حيث نلاحظ من خلال الشكل انه جميع الأعمدة داخل مجال الثقة

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة DLEMP

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير0 = p وهي اقل قيمة عند المعيارين

AIC وSCوالنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة DLEMP

درجـة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	**SC**	**AIC**	**SC**	**AIC**	**SC**
0	**-2.38**	**-2.26**	**-2.43**	**-2.35**	**-2.19**	**-2.15**
1	-2.31	2.15	-2.36	-2.23	-2.18	-2.10
2	-2.24	-2.03	-2.29	-2.12	-2.17	-2.04

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار ADF للسلسلة DLEMP

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	-0.03	2,79
	الثابت(c)	1.98	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	-7.58	-3,533
النموذج الثاني	الثابت(c)	3.71	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-7.68	-2,941
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.89	-1,949

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews انظر الملحق رقم(07,06)

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

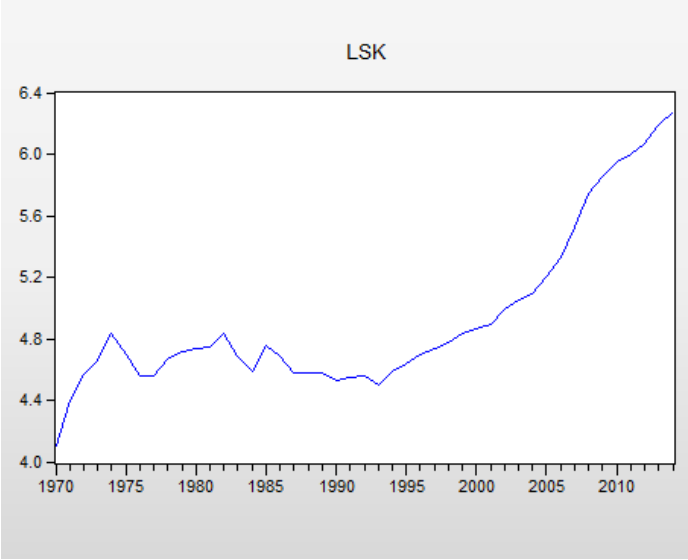
- القيمة المجدولة T_{tab} لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة DLEMP أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal} لهذا الأخير عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام

- إن القيمة المجدولة T_{tab} للثابت في السلسلة DLEMP أصغر من القيمة المحسوبة T_{cal} عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نرفض فرضية العدم (c=0) ونقبل وجود الثابت في السلسلة DLEMP- بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة T_{tab} أكبر من القيمة $T_{\tilde{\emptyset}}$ عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي عدم وجود الجذر الوحدوي، ومنه نستنتج السلسلة مستقرة مع وجود الثابت .

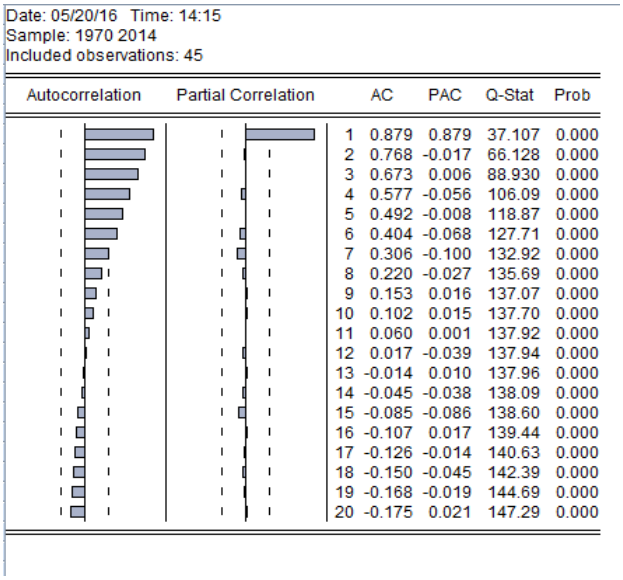
3- السلسلة LSK: تمثل لوغاريتم مخزون رأس المال

✓ **تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LSK**

الشكل رقم (10): منحنى تطور السلسلة LSK



الشكل رقم(11): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LSK


Date: 05/20/16 Time: 14:15
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.879	0.879	37.107	0.000
		2	0.768	-0.017	66.128	0.000
		3	0.673	0.006	88.930	0.000
		4	0.577	-0.056	106.09	0.000
		5	0.492	-0.008	118.87	0.000
		6	0.404	-0.068	127.71	0.000
		7	0.306	-0.100	132.92	0.000
		8	0.220	-0.027	135.69	0.000
		9	0.153	0.016	137.07	0.000
		10	0.102	0.015	137.70	0.000
		11	0.060	0.001	137.92	0.000
		12	0.017	-0.039	137.94	0.000
		13	-0.014	0.010	137.96	0.000
		14	-0.045	-0.038	138.09	0.000
		15	-0.085	-0.086	138.60	0.000
		16	-0.107	0.017	139.44	0.000
		17	-0.126	-0.014	140.63	0.000
		18	-0.150	-0.045	142.39	0.000
		19	-0.168	-0.019	144.69	0.000
		20	-0.175	0.021	147.29	0.000

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة LSK في اتجاه عام نحو الأعلوهذا من خصائص السلسلة غير المستقرةوالذي يعززه الشكل البياني رقم(11) الذي يمثل corrélogramme للسلسلة LSK

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة LSK

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير4= p وهي اقل قيمة عند المعيارين AICوSC والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة LSK

درجة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	-1.84	-1.80	-1.81	-1.73	-1.78	-1.66
1	-2.09	-2.01	-2.07	-1.95	-2.09	-1.93
2	-2.03	-2.09	-2.04	-1.88	-2.06	-1.86
3	-2.06	-1.90	-2.06	-1.85	-2.16	-1.92
4	**-2.06**	**-1.85**	**-2.19**	**-1.93**	**-2.35**	**-2.05**

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ADF للسلسلة LSK

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	2.78	2,79
	الثابت(c)	-0.73	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	0.36	-3,533
النموذج الثاني	الثابت(c)	-2.57	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	2.71	-2,941
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	1.72	-1,949

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews انظر الملحق رقم(08,07)

من خلال الجدول نستخلص النتائج التالية :

- **النموذج الثالث:**

– نلاحظ بالنسبة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة LSKأن القيمة المجدولة t_{tab}أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal} ولهذا نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام

– بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$\tilde{T}_{\emptyset}$أكبر من القيمة المجدولة t_{tab}عن المعنوية $\propto= 5\%$ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي

- **النموذج الثاني:**

– القيمة المجدولةT_{tab} للثابت في السلسلة LSKأكبر من القيمة المحسوبة لهذا الأخير T_{cal} عند القيمة المعنوية $\propto= 5\%$وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0) أي عدم وجود الثابت في السلسلة

– فيما يخص الجذر الأحادي نلاحظ إن القيمة $\tilde{T}_{\emptyset}$أكبر من القيمة المجدولة T_{tab}عند المعنوية $\propto= 5\%$أي نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي في السلسلة LSK

- **النموذج الأول:**

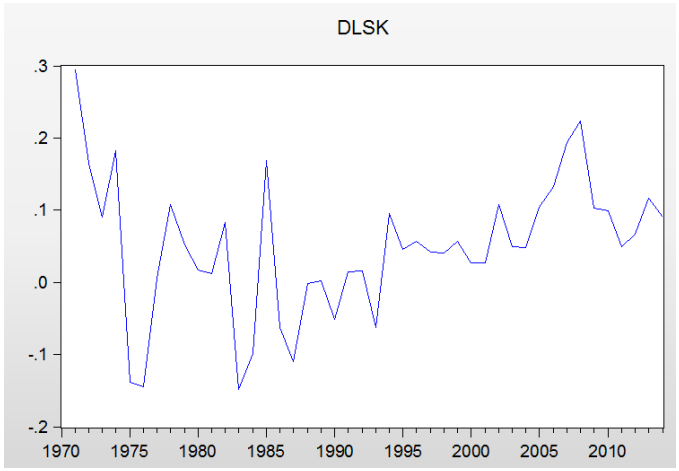
بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$\tilde{T}_{\emptyset}$أكبر من القيمة المجدولةT_{tab} عند المعنوية $\propto= 5\%$ ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي وجود الجذر الوحدوي،، وعليه نستنتج أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة (بدون وجود الثابت)

وأحسن طريقة لجعل السلسلة LSK مستقرة هي طريقة الفروقات.

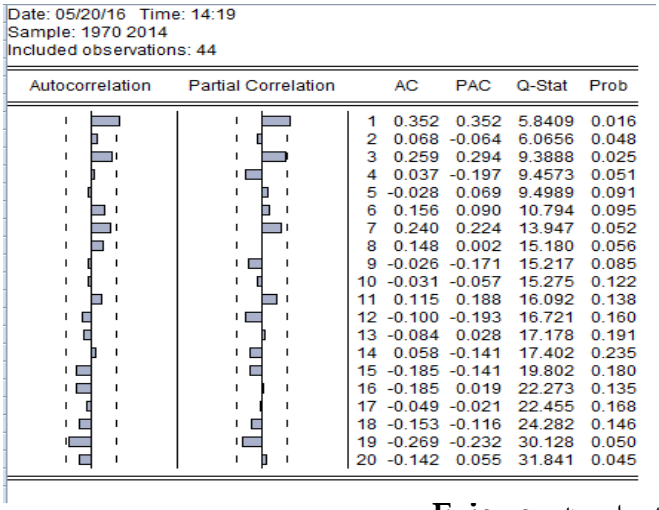
3-1 دراسة استقرارية السلسلةDLSK

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئيللسلسلة DLSK

الشكل رقم (12): منحنى تطور السلسلة DLSK



الشكل رقم(13): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLSK



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.352	0.352	5.8409	0.016
2	0.068	-0.064	6.0656	0.048
3	0.259	0.294	9.3888	0.025
4	0.037	-0.197	9.4573	0.051
5	-0.028	0.069	9.4989	0.091
6	0.156	0.090	10.794	0.095
7	0.240	0.224	13.947	0.052
8	0.148	0.002	15.180	0.056
9	-0.026	-0.171	15.217	0.085
10	-0.031	-0.057	15.275	0.122
11	0.115	0.188	16.092	0.138
12	-0.100	-0.193	16.721	0.160
13	-0.084	0.028	17.178	0.191
14	0.058	-0.141	17.402	0.235
15	-0.185	-0.141	19.802	0.180
16	-0.185	0.019	22.273	0.135
17	-0.049	-0.021	22.455	0.168
18	-0.153	-0.116	24.282	0.146
19	-0.269	-0.232	30.128	0.050
20	-0.142	0.055	31.841	0.045

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال منحنى السلسلة DLSK يتضح أن السلسلة مستقرة لأنها تتمحور حول متوسط حسابي معدوم والذي يعززه الشكل رقم(13) حيث نلاحظ من خلال الشكل أنه من أجل التأخير من1الى16 جميع الأعمدة داخل مجال الثقة

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة DLSK

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير3 = p وهي اقل قيمة عند المعيارين AIC وSC والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة DLSK

درجة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	-2.13	-2.01	-2.08	-1.99	-1.74	-1.71
1	-2.11	-1.95	-2.01	-1.89	-1.98	-1.90
2	-2.20	-1.92	-2.05	-1.89	-1.91	-1.78
3	**-2.39**	**-2.14**	**-2.22**	**-2.01**	**-2.26**	**-2.09**

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ADF للسلسلة DLSK

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	0.18	2,79
	الثابت(c)	-0.03	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.07	-3,533
النموذج الثاني	الثابت(c)	0.34	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.28	-2,941
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.39	-1,949

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews انظر الملحق رقم(10,09)

من خلال الجدول أعلاه نستخلص النتائج التالية :

- القيمة المجدولة T_{tab} لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة DLSK اكبر من القيمة المحسوبة T_{cal} لهذا الاخير عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة

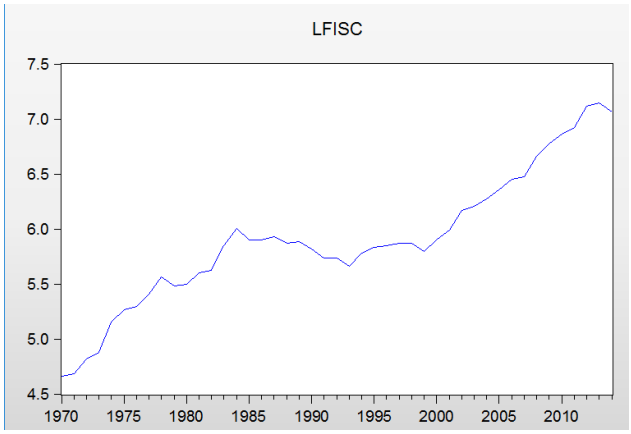
- القيمة المجدولة T_{tab} للثابت في السلسلة DLSK اكبر من القيمة المحسوبة T_{cal} عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0) أي عدم وجود الثابت في السلسلة DLSK

- بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة T_{tab} أكبر من القيمة $T_{\tilde{\emptyset}}$ عند المعنوية $\propto = 5\%$ وبالتالي نرفض فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي عدم وجود الجذر الوحدوي، ومنه نستنتج أنالسلسلةDLSK مستقرة مععدم وجود الثابت .

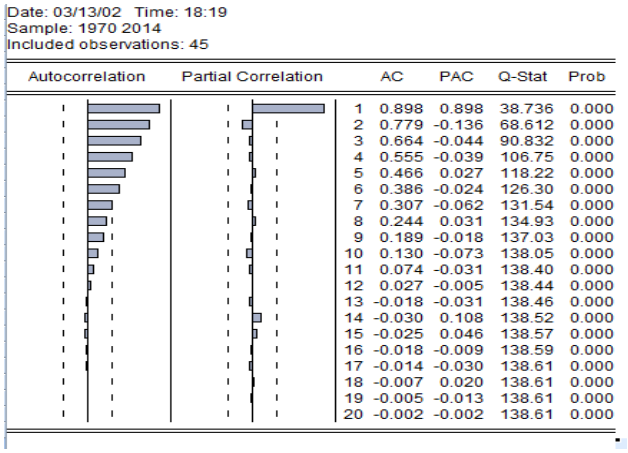
4- السلسلة LFISC: تمثل لوغاريتم الإيرادات الجبائية

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلةLFISC

الشكل رقم (14): منحنى تطور السلسلة LFISC



الشكل رقم(15): دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة LFISC


Date: 03/13/02 Time: 18:19
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.898	0.898	38.736	0.000
		2	0.779	-0.136	68.612	0.000
		3	0.664	-0.044	90.832	0.000
		4	0.555	-0.039	106.75	0.000
		5	0.466	0.027	118.22	0.000
		6	0.386	-0.024	126.30	0.000
		7	0.307	-0.062	131.54	0.000
		8	0.244	0.031	134.93	0.000
		9	0.189	-0.018	137.03	0.000
		10	0.130	-0.073	138.05	0.000
		11	0.074	-0.031	138.40	0.000
		12	0.027	-0.005	138.44	0.000
		13	-0.018	-0.031	138.46	0.000
		14	-0.030	0.108	138.52	0.000
		15	-0.025	0.046	138.57	0.000
		16	-0.018	-0.009	138.59	0.000
		17	-0.014	-0.030	138.61	0.000
		18	-0.007	0.020	138.61	0.000
		19	-0.005	-0.013	138.61	0.000
		20	-0.002	-0.002	138.61	0.000

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال المنحنى يتبين أن السلسلة LFISC في اتجاه عام نحو الأعلى وهذامن خصائص السلسلة غير المستقرةوالذي يعززه الشكل البياني رقم(15) الذي يمثل corrélogramme للسلسلة LFISC

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة LFISC

بالاعتماد علىبرنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير0 = p وهي أقل قيمة عند المعيارين AIC وSC والنتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (14): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة LFISC

درجـة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	**-5.47**	**-5.35**	**-5.47**	**-5.39**	**-5.45**	**-5.41**
1	-5.49	-5.32	-5.45	-5.33	-5.42	-5.33
2	-5.43	-5.22	-5.39	-5.23	-5.39	-5.26

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

ونتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (15): نتائج اختبار ADF للسلسلة LFISC

النموذج	مكونات النموذج	T_{CAL}	T_{TAB}
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	1.43	2,79
	الثابت(c)	2.03	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	-1.90	-3,529
النموذج الثاني	الثابت(c)	1.96	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-1.46	-2,938
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	3.91	-1,949

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews انظر الملحق رقم(11,10)

من خلال الجدول نستخلص النتائج التالية :

- **النموذج الثالث:**

- بالنسبة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة LFISCأن القيمة المجدولة t_{tab}أكبر من القيمة المحسوبة t_{cal}عند المعنوية$\propto = 5\%$ولهذا نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام

- بالنسبة لوجود الجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$t_{\tilde{\emptyset}}$أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$أي وجود الجذر الوحدوي

- **النموذج الثاني:**

- القيمة المجدولة للثابت في السلسلة LFISCأكبر من القيمة المحسوبة لهذا الأخير عند القيمة المعنوية $\propto =$ 5%وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0) أي عدم وجود الثابت في السلسلة

- فيما يخص الجذر الأحادي نلاحظ إن القيمة $t_{\hat{\varphi}}$أكبر من القيمة المجدولة t_{tab}أي نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ اي وجود الجذر الوحدوي في السلسلة LFISC

- **النموذج الأول:**

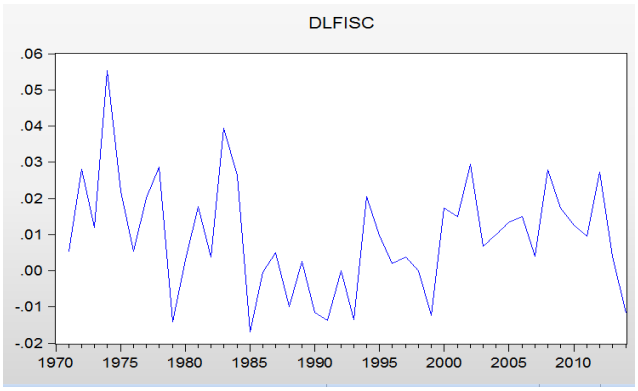
بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ أن القيمة$t_{\hat{\varphi}}$ أكبر من القيمة المجدولة عند المعنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم $(\varphi = 1)$ أي وجود الجذر الوحدوي ، وعليه نستنتج أن السلسلة LFISCغير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة (بدون وجود الثابت)

وأحسن طريقة لجعل السلسلة LFISC مستقرة هي طريقة الفروقات

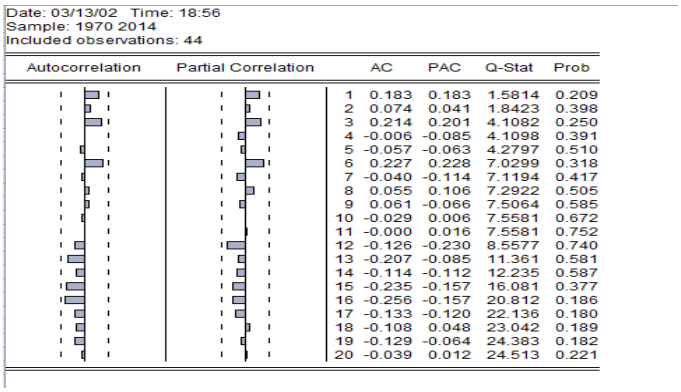
1-4 دراسة استقرارية DLFISC

✓ تحليل منحنى ودالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLFISC

الشكل رقم (16) منحنى تطور السلسلة DLFISC



الشكل رقم(17) دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLFISC



المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال منحنى السلسلة DDLFISC يتضح أن السلسلة مستقرة لانها تتمحور حول متوسط حسابي معدوم والذي يعززه الشكل البياني رقم(17) الذي يمثل corrélogramme للسلسلةDLFISC

✓ تطبيق اختبار ديكي فولر على السلسلة DLFISC

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير3 = p وهي اقل قيمة عند المعيارين AIC وSC والنتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (16): نتائج تحديد درجة التأخيرp للسلسلة DLFISC

درجـة التأخير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذجالأول	
	AIC	SC	AIC	SC	AIC	SC
0	**-5.40**	**-5.28**	**-5.43**	**-5.36**	**-5.31**	**-5.27**
1	-5.36	-5.19	-5.40	-5.27	-5.34	-5.25
2	-5.32	-5.11	-5.36	-5.20	-5.35	-5.23

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نتائج اختبار ديكي فولر مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (17) : نتائج اختبار ADF للسلسلة DLFISC

النموذج	مكونات النموذج		
النموذج الثالث	الاتجاه العام (b)	-0.79	2,79
	الثابت(c)	2.09	3,11
	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.17	-3,544
النموذج الثاني	الثابت(c)	2.68	2,54
	الجذر الوحدوي (Ø)	-5.15	-2,948
النموذج الأول	الجذر الوحدوي (Ø)	-4.11	-1,950

المصدر: اعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews انظر الملحق رقم(13,12)

من خلال الجدول نستنتج النتائج التالية :

- القيمة المجدولة لمركبة الاتجاه العام (b) في السلسلة DLFISCأكبر من القيمة المحسوبة لهذا الأخير عند المعنوية 5% =∝وبالتالي نقبل فرضية العدم (b=0) أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة

- القيمة المجدولة للثابت في السلسلة DLFISCأكبر من القيمة المحسوبة عند المعنوية 5% =∝وبالتالي نقبل فرضية العدم (c=0) ونرفض وجود الثابت في السلسلة DLFISC

- بالنسبة للجذر الوحدوي نلاحظ من خلال الجدول أن القيمةالمجدولة أكبر من القيمة المحسوبة عند المعنوية=∝ 5%في النموذج الثاني والأول وبالتالي نرفض فرضية العدم($\varphi = 1$)أي عدم وجود الجذر الوحدوي، ومنه نستنتج أن السلسلةDLSK مستقرة بدون وجود الثابت .

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى

و بالتالي يوجد خطر التكامل المتزامن، مما يضمن و جود علاقة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات وتقدير نماذج تصحيح الخطأ

1- السببية

إن الهدف من دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات هو الصياغة الصحيحة للمتغيرات الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على ظاهرة معينة، ومن أجل دراسة السببية نستعمل اختبار قرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها للسببية بين كل من الناتج الداخلي الخام ، مخزون رأس المال والعمل والجباية

جدول رقم (18) : يمثل نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/25/02 Time: 18:09
Sample: 1970 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLSK does not Granger Cause DLPIB	42	0.08960	0.9145
DLPIB does not Granger Cause DLSK		1.86128	0.1697
DLFISC does not Granger Cause DLPIB	42	2.77275	0.0755
DLPIB does not Granger Cause DLFISC		2.13880	0.1321
DLEMP does not Granger Cause DLPIB	42	1.62641	0.2104
DLPIB does not Granger Cause DLEMP		1.67914	0.2004
DLFISC does not Granger Cause DLSK	42	0.38114	0.6857
DLSK does not Granger Cause DLFISC		0.99738	0.3785
DLEMP does not Granger Cause DLSK	42	0.11549	0.8913
DLSK does not Granger Cause DLEMP		0.58435	0.5625
DLEMP does not Granger Cause DLFISC	42	0.04369	0.9573
DLFISC does not Granger Cause DLEMP		2.60307	0.0876

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول نستخلص النتائج التالية :

1- نقبل الفرضيتين معا أي أن الناتج الحقيقي لا يسبب في رأس المال وكذلك رأس المال لا يسبب في الناتج الحقيقي .

2- نقبل الفرضيتين معا أي أن الجباية لا تسبب في الناتج الداخلي الخام وكذلك الناتج لا يسبب في الجباية

3- نقبل الفرضيتين معا أي أن العمل لا يسبب في الناتج الحقيقي و الناتج الحقيقي لا يسبب في العمل

4- نقبل الفرضيتين معا يعني أن الجباية لا تسبب في مخزون رأس المال و مخزون رأس المال لا يسبب الجباية

5- نقبل الفرضيتين معا بمعنى لا توجد سببية بين مخزون رأس المال والعمالة

6- نقبل الفرضيتين معا أيأن الجباية لا تفسر العمل والعمل لا يفسر الجباية

2-اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ

بعدأن قمنابدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحيةالإستقراريةوجدناأن هذه السلاسل مستقرةبعد أن أجرينا عليها الفرق من الدرجة الأولى،ومن خلال هذانستنتج إمكانيةوجودمسارمشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

2-1تحديد درجة التأخير المثلى في النموذج VAR(P)بالاعتماد على برنامج eviews تحصلنا على درجة التأخير1 = p وهي أقل قيمة عند المعيارين AIC وSC والنتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (19): نتائج تحدي درجة التأخيرp

درجة التأخير	SC	AIC
1	**-10.98**	**-12.13**
2	-10.50	-12.32
3	-10.39	-12.54

المصدر: أعد من طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

2-2:اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهنس :

جدول رقم (20): يمثل اختبار جوهنس

Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIB LSK LFISC LEMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.434659	53.10866	47.85613	0.0148
At most 1	0.369641	28.58465	29.79707	0.0685
At most 2	0.183689	8.741655	15.49471	0.3898
At most 3	0.000334	0.014357	3.841466	0.9045

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول نجد أن إحصائية johansen بالنسبة للفرضية (i1) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية 5%إذن نرفض فرضية العدم ونقبل وجود على الأقل علاقة تكامل، أما بالنسبة الفرضية (i2) نجد أنإحصائيةjohansenأصغر من القيمة الحرجة لها عند المعنوية 5%إذنقبل فرضية العدم أي وجود علاقة وحيدة للتكامل المتزامن .

3-تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

لدينا المعادلة التالية التي تحصلنا عليها بعد القيام بعملية التقدير

LNPIB = 3.25 + 0.32(SK)-0.27L(FISC)+0.97L(EMP)

(-7.76) (-4.90)(0.44)

المصدر:مستخرج من الملحق رقم(13)

ومن خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي :

1-التقييم الاقتصادي :

- من خلال الاشارة الموجبة لمعامل راس المال هناك علاقة ايجابية بين الناتج المحلي الحقيقي وتراكم راس المال
- في ما يخص الجباية العادية فهي ذات علاقة عكسية مع الناتج المحلي الحقيقي انطلاقا من الاشارة السالبة
- وجود علاقة طردية بين العمالة والناتج الحقيقي

2-التقييم الاحصائي :

نلاحظ ان القيم الاحصائية المحسوبة لستيودنت بالقيمة المطلقة اكبر من القيمة المجدولة (1.96) عند مستوى معنوية 5 بالمئة الخاصة بالمتغيرين العمالة وتراكم راس المال اما في ما يخص الجباية فهي غير معنوية

- **تقدير النموذج في الأجل القصير**

D(LPIB) = - 0.560646773398*(LPIB(-1) + 0.273519091789*LFISC(-1) - 0.975504465256*LEMP(-1) - 0.321469436829*LSK(-1) + 3.25198859566) + 0.245911167401*D(LPIB(-1)) - 0.280998808593*D(LFISC(-1)) - 0.285031826966*D(LEMP(-1)) - 0.0691978629504*D(LSK(-1)) + 0.0592028107798

المصدر:مستخرج من الملحق رقم (13)

من خلال نتائج نموذج شعاع الخطأ في المعادلة نلاحظ أن معنوية حد تصحيح الخطأ عند المعنوية 5% مع الإشارة السالبة له مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج ويشير معامل تصحيح الخطأ (0,56) إلى أن الناتج الداخلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازية وبعبارة أخرى أن الناتج الداخلي الخام يصحح من قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة سابقة بـ56%

ومن خلال الملحق رقم (13) نلاحظ أن مرونة كل المتغيرات (الناتج الداخلي الحقيقي والعمالة وتراكم رأس المال) ذات دلالة اقتصادية بمعنى توجد علاقة طردية بين العمالة والناتج الداخلي الخام بينما نجد علاقة عكسية بين الجباية مع الناتج الداخلي الحقيقي .

4- دراسة صلاحية نموذج VECM

1- دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات الأربع لنموذج VECM

من أجل القيام بتقدير نموذجVECM يجب أن لا يكون إرتباط ذاتي بين سلاسل البواقي وتعتبر من الفرضيات الأساسية للنموذج

الجدول رقم (21) VECrésiduel serial corrélation LM T

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/22/16 Time: 14:41
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Lags	LM-Stat	Prob
1	28.85709	0.0249
2	25.50273	0.0614
3	12.70526	0.6942
4	11.85321	0.7540
5	16.20405	0.4388
6	23.40003	0.1035
7	14.63390	0.5516
8	11.27610	0.7921
9	37.73922	0.0016
10	15.22907	0.5079
11	24.09695	0.0874
12	14.56405	0.5568

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الاختبار السابق نلاحظ انه والى درجة تأخير 12 نجد أن القيمة الاحتمالية PROBأكبر من القيمة المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

2-اختبار التوزيع الطبيعي NORMALITE لباقي معادلات النموذج VECM

نقوم باختبار سلاسل البواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera حيث أن فرضية العدم هي أنسلاسل البواقي لها توزيع طبيعي

الجدول رقم (22): نتائج اختبار Jarque-Bera على بواقي معدلات النموذج VECM

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 05/22/16 Time: 14:54
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.626535	2.813249	1	0.0935
2	0.529034	2.005784	1	0.1567
3	-0.265746	0.506118	1	0.4768
4	-0.619864	2.753657	1	0.0970
Joint		8.078808	4	0.0887

المصدر:أعدمن طرف الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 5% ومنه نقبل فرضية العدم أي جميع البواقي تتبع القانون الطبيعي loi normale ومن خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج أن سلسلة البواقي عبارة عن bruit blanc ومنه نقبل بصحة نموذج VECM.

خلاصـــة :

الهدف من هذا الفصل هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإيرادات الجبائية في النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك قمنا باستعمال أدوات نظرية و أخرى تجريبية من أجل معرفة نوع هذه العلاقة غير أن علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي يمكن أن تكون غير محددة، سلبية أو محايدة وزد على ذلك أن النتائج المستخرجة من دراسات مختلف الباحثين في هذا المجال مختلفة وكثيرة الجدل ولم تكن لها نتيجة نهائية تحدد علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي ولقد كان الهدف من تحليلنا هذا ليس حل النقاش الحاصل بين مختلف الباحثين في هذا المجال وإنما بالأحرى المساهمة في معرفة وفحص تأثيرات الجباية العادية على النمو، ولو عدنا إلى النظرية الاقتصادية فإننا نجد أن طبيعة النظام الضريبي يمكن له أن يحفز عملية النمو كما يمكن له أن يعيقها بسبب التشويهات بالنسبة للأعوان الخواص الذي يتيح للدولة بتدخل مقصود لتصحيح الانحرافات التي قد تنشأ من أجل تحقيق أكثر كفاءة في تخصيص أمثل للموارد، وحوافز الاستثمار يمكن أن تشجع كما يمكن لها أن تعيق عملية النمو الاقتصادي.إن ازدياد نسبة حصيلة الضرائب إلى الدخل في الجزائر يؤثر على مستوى معيشة الأفراد ومقدرتهم ورغبتهم في الادخار، على عكس الدول المتقدمة التي لا يؤثر فيها الضغط الضريبي وذلك لارتفاع مستوى دخول أفرادها إلى الحد الذي لايؤثر فيه الاقتطاع الضريبي.

خاتمة عامة

خاتمة

كان الهدف من هده الدراسة هو محاولة معرفة دور وأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي على المدى البعيد فيالجزائر ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية على العموم والنمو الاقتصادي على الخصوص ومع تطور دور الدولة أصبحت السياسة الجبائية إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تستعملها في التأثير على النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعية لتحقيق أغراضها.

فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال.لانه ينمي في نفس الوقت كل من الاستهلاك –الرفاهية – والاستثمار وهكذا كان لزيادة معدلات التشغيل من اجل تحقيق مستوى النمو الأمثل.

فقد بين لنا انه بالرغم من عملية الإصلاح النظام الجبائي الجزائري الذي له مبرراته الموضوعية من الناحية الاقتصادية والعملية الى زيادة الطاقة الإنتاجية , ودعم عملية النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والأجل الطويل والتركيز على تطوير و اصلاح مشروعات القطاع العام الاانه مازال يفتقد المقومات الكفاءة والفعالية.وهذا ما استنتجناه من خلال وجود علاقة عكسية بين الجباية العادية و الناتج الحقيقي وهو ما يفقد السياسة الجبائية فعاليتها وقدرتها على التاثير على معدل النمو الاقتصادي , وفي النهاية نستطيع القول أن الجباية تلعب دور أكثر أهمية في سياق النمو أنها تعطي عدة اعتبارات .ففي حالة الجزائر نرى أن مساهمة الجباية العادية لهااثر سلبي على النمو .

وبعد هذه النتائج يمكن إعطاء جملة من التوصيات

- ✓ ضرورة الاستغلال الجيد لموارد الجباية لرفع الاقتصاد والنمو
- ✓ القيام بالدراسات تقيمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وتاثيرعلى النمو الاقتصادي والعمل على الاستفادة من نتائج تلك الدراسات لتفادي الأخطاء وتعميم الممارسات الجيدة .
- ✓ القيام بالدراسات المحددة للعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر طبقا للنظريات الاقتصادية لاستغلالها من أجل الخروج من اقتصاد الريع
- ✓ تحسين النضام الرقابي في ما يخص الارادات الجبائية ومحاربة الغش والتهرب الضريبي
- ✓ تطوير اليد العاملة عن طريق تحسين التعليم والتكوين

في الأخير يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث و التنقيب و الإثراء، في هذا الإطار يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالبحث و الدراسة و التي نذكر منها:

-علاقة التضخم والبطالة بالنمو.

-التنبؤ بالإرادات الجبائية .

-دراسة تحليلية قياسية لمدى التنسيق الحاصل بين السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والمالية)

المراجع

المراجع :

أولا – الكتب باللغة العربية :

-01	أحمد حمدي العناني ، إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق ، دار المعرفة البنانية 1992.
-02	أدم سميث ولد عام 1723 باسكتلندا له عدة أعمال وأبحاث في مسائل الاقتصاد القياسي من أهم مؤلفاته كتاب "ثروة الامم1776 "توفي سنة 1790.
-03	توماس مالتس (1766–1834) اقتصادي بريطاني ورجل دين اهتم بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الانجليزي في أواخر القرن الثامن عشر من مؤلفاته Définition en économie politique في سنة 1827.
-04	دافيد ريكاردو ولد سنة 1772 في بريطانيا وضع عدة نظريات من بينها نظرية القيمة ،و التوزيع والربح والريع والنقود...الخ نشر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي " عام 1817 ، توفي سنة1823.
-05	سوزي عدلي ناشد" الوجيز في المالية العامة "دارا لجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2000.
-06	عطية عبد الواحد وآخرون ؛ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . التوزيع العادل للدخول الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة 1993.

ثانيا– الكتب باللغة الأجنبية:

–01	*Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002.*
–02	*Toda,H,Fhilips C.B « Vecteurautoregressions and causality »,Economitrica ,op.cit,1993 .*

ثالثا- المذكرات :

01-	برابح ياسين ,الإمتيازات الجبائية لتحفيز الإستثمار الخاص في الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في المالية ,جامعة المسيلة,دفعة 2006.
02-	بن جلول خالد" أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 جامعة بن يوسف بن خدة" قسم العلوم الاقتصادية.
03-	رتيعة محمد" السياسة الجبائية ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي " دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006) مذكرة ماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، فرع الطرق الكمية ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء.
04-	عبد الحكيم سعيج "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2001.
05-	عبد الحكيم سعيج ؛ الناتج الوطني والنمو الاقتصادي ؛دراسة اقتصاد قياسية النمو ؛ حالة الجزائر 1974؛1999 مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
06-	ناصر شارفي " الضريبة على الدخل والأرباح في ظل الإصلاحات الضريبية "دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص تحليل اقتصادي السنة الجامعية 2002-2003.

رابعا: المواقع الإلكترونية

01-	www.dgi.dzقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة2014

الملاحق

الملحق رقم (1)

اختبار ديكي فولر للسلسلة LPIB نموذج (3)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.958689	0.9390
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 03/17/02 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.068203	0.071141	-0.958689	0.3439
D(LPIB(-1))	0.180772	0.155842	1.159970	0.2535
D(LPIB(-2))	-0.075620	0.153105	-0.493908	0.6243
C	0.372166	0.357400	1.041315	0.3045
@TREND(1970)	0.003709	0.003176	1.167612	0.2504

R-squared	0.077467	Mean dependent var	0.050719
Adjusted R-squared	-0.022266	S.D. dependent var	0.073839
S.E. of regression	0.074657	Akaike info criterion	-2.240495
Sum squared resid	0.206223	Schwarz criterion	-2.033629
Log likelihood	52.05039	Hannan-Quinn criter.	-2.164670
F-statistic	0.776745	Durbin-Watson stat	1.965895
Prob(F-statistic)	0.547433		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LPIB النموذج(2)

Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.505632	0.9850
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 03/17/02 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.010955	0.021667	0.505632	0.6160
D(LPIB(-1))	0.137665	0.152128	0.904929	0.3712
D(LPIB(-2))	-0.125682	0.147680	-0.851043	0.4001
C	-0.016944	0.129757	-0.130580	0.8968

R-squared	0.043475	Mean dependent var	0.050719
Adjusted R-squared	-0.032040	S.D. dependent var	0.073839
S.E. of regression	0.075013	Akaike info criterion	-2.251930
Sum squared resid	0.213822	Schwarz criterion	-2.086438
Log likelihood	51.29053	Hannan-Quinn criter.	-2.191270
F-statistic	0.575716	Durbin-Watson stat	1.954233
Prob(F-statistic)	0.634502		

الملحق رقم (2)

اختبار ديكي فولر للسلسلة LPIBنموذج (1)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.090938	0.9992
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 03/17/02 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.008148	0.002636	3.090938	0.0037
D(LPIB(-1))	0.138853	0.149930	0.926124	0.3601
D(LPIB(-2))	-0.121936	0.143030	-0.852522	0.3991

R-squared	0.043046	Mean dependent var	0.050719
Adjusted R-squared	-0.006029	S.D. dependent var	0.073839
S.E. of regression	0.074061	Akaike info criterion	-2.299100
Sum squared resid	0.213917	Schwarz criterion	-2.174981
Log likelihood	51.28111	Hannan-Quinn criter.	-2.253606
Durbin-Watson stat	1.950836		

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIBالنموذج (2)

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.724982	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPIB)
Method: Least Squares
Date: 03/17/02 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.959883	0.203151	-4.724982	0.0000
D(DLPIB(-1))	0.107010	0.141617	0.755630	0.4544
C	0.048166	0.015836	3.041554	0.0042

R-squared	0.461044	Mean dependent var	-0.004522
Adjusted R-squared	0.433405	S.D. dependent var	0.098699
S.E. of regression	0.074293	Akaike info criterion	-2.292844
Sum squared resid	0.215260	Schwarz criterion	-2.168724
Log likelihood	51.14971	Hannan-Quinn criter.	-2.247349
F-statistic	16.68108	Durbin-Watson stat	1.942068
Prob(F-statistic)	0.000006		

الملحق رقم (3)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLPIB النموذج (1)

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.303468	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/20/16 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.533791	0.161585	-3.303468	0.0020
D(DLPIB(-1))	-0.087588	0.138761	-0.631211	0.5315

R-squared	0.333200	Mean dependent var	-0.004522
Adjusted R-squared	0.316530	S.D. dependent var	0.098699
S.E. of regression	0.081597	Akaike info criterion	-2.127607
Sum squared resid	0.266321	Schwarz criterion	-2.044860
Log likelihood	46.67974	Hannan-Quinn criter.	-2.097277
Durbin-Watson stat	2.065521		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LEMPالنموذج (3)

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.077987	0.5433
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEMP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/16 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEMP(-1)	-0.190537	0.091693	-2.077987	0.0440
C	1.478937	0.694021	2.130971	0.0391
@TREND(1970)	0.007022	0.003477	2.019720	0.0500

R-squared	0.095284	Mean dependent var	0.037309
Adjusted R-squared	0.051151	S.D. dependent var	0.069815
S.E. of regression	0.068006	Akaike info criterion	-2.472687
Sum squared resid	0.189619	Schwarz criterion	-2.351037
Log likelihood	57.39910	Hannan-Quinn criter.	-2.427573
F-statistic	2.159035	Durbin-Watson stat	2.141079
Prob(F-statistic)	0.128382		

الملحق رقم (4)

اختبار ديكي فولر للسلسلة LEMP النموذج (2)

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.471687	0.8870
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEMP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/16 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEMP(-1)	-0.010405	0.022060	-0.471687	0.6396
C	0.124665	0.185504	0.672035	0.5052

R-squared	0.005269	Mean dependent var	0.037309
Adjusted R-squared	-0.018415	S.D. dependent var	0.069815
S.E. of regression	0.070455	Akaike info criterion	-2.423291
Sum squared resid	0.208485	Schwarz criterion	-2.342191
Log likelihood	55.31240	Hannan-Quinn criter.	-2.393215
F-statistic	0.222489	Durbin-Watson stat	2.329807
Prob(F-statistic)	0.639591		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LEMPالنموذج (1)

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.502213	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEMP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/16 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEMP(-1)	0.004395	0.001255	3.502213	0.0011

R-squared	-0.005427	Mean dependent var	0.037309
Adjusted R-squared	-0.005427	S.D. dependent var	0.069815
S.E. of regression	0.070004	Akaike info criterion	-2.458050
Sum squared resid	0.210727	Schwarz criterion	-2.417500
Log likelihood	55.07709	Hannan-Quinn criter.	-2.443012
Durbin-Watson stat	2.339197		

الملحق رقم (5)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLEMPالنموذج (3)

Null Hypothesis: DLEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.581938	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEMP)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 01:10
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEMP(-1)	-1.199175	0.158162	-7.581938	0.0000
C	0.046412	0.023342	1.988350	0.0536
@TREND(1970)	-2.96E-05	0.000872	-0.033943	0.9731

R-squared	0.590483	Mean dependent var	-0.001506
Adjusted R-squared	0.570007	S.D. dependent var	0.108088
S.E. of regression	0.070877	Akaike info criterion	-2.388519
Sum squared resid	0.200944	Schwarz criterion	-2.265645
Log likelihood	54.35317	Hannan-Quinn criter.	-2.343207
F-statistic	28.83796	Durbin-Watson stat	1.966837
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLEMPالنموذج (2)

Null Hypothesis: DLEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.688624	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEMP)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 01:08
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEMP(-1)	-1.199459	0.156004	-7.688624	0.0000
C	0.045742	0.012318	3.713296	0.0006

R-squared	0.590471	Mean dependent var	-0.001506
Adjusted R-squared	0.580482	S.D. dependent var	0.108088
S.E. of regression	0.070009	Akaike info criterion	-2.435002
Sum squared resid	0.200949	Schwarz criterion	-2.353086
Log likelihood	54.35255	Hannan-Quinn criter.	-2.404794
F-statistic	59.11494	Durbin-Watson stat	1.966256
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (6)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLEMPالنموذج (1)

Null Hypothesis: DLEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.895905	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEMP)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 01:13
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEMP(-1)	-0.910474	0.154425	-5.895905	0.0000

R-squared	0.452743	Mean dependent var	-0.001506
Adjusted R-squared	0.452743	S.D. dependent var	0.108088
S.E. of regression	0.079960	Akaike info criterion	-2.191604
Sum squared resid	0.268530	Schwarz criterion	-2.150646
Log likelihood	48.11950	Hannan-Quinn criter.	-2.176500
Durbin-Watson stat	2.033151		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LSKالنموذج (3)

Null Hypothesis: LSK has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.367230	0.9984
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 03/23/02 Time: 05:23
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	0.017154	0.046713	0.367230	0.7158
D(LSK(-1))	0.149504	0.155602	0.960810	0.3436
D(LSK(-2))	-0.389772	0.151392	-2.574595	0.0147
D(LSK(-3))	0.157441	0.150010	1.049536	0.3016
D(LSK(-4))	-0.171392	0.138280	-1.239457	0.2239
C	-0.146708	0.200128	-0.733070	0.4687
@TREND(1970)	0.004419	0.001584	2.789829	0.0087

R-squared	0.471803	Mean dependent var	0.035916
Adjusted R-squared	0.375767	S.D. dependent var	0.087278
S.E. of regression	0.068957	Akaike info criterion	-2.353042
Sum squared resid	0.156917	Schwarz criterion	-2.057488
Log likelihood	54.06085	Hannan-Quinn criter.	-2.246179
F-statistic	4.912784	Durbin-Watson stat	1.770020
Prob(F-statistic)	0.001092		

الملحق رقم (7)

اختبار ديكي فولر للسلسلة LSKالنموذج (2)

Null Hypothesis: LSK has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.717656	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 03/23/02 Time: 05:24
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	0.103829	0.038205	2.717656	0.0103
D(LSK(-1))	0.219690	0.168176	1.306311	0.2002
D(LSK(-2))	-0.416920	0.165464	-2.519703	0.0166
D(LSK(-3))	0.177163	0.164111	1.079529	0.2880
D(LSK(-4))	-0.286776	0.144514	-1.984412	0.0553
C	-0.464466	0.180223	-2.577170	0.0145

R-squared	0.347226	Mean dependent var	0.035916
Adjusted R-squared	0.251230	S.D. dependent var	0.087278
S.E. of regression	0.075523	Akaike info criterion	-2.191281
Sum squared resid	0.193926	Schwarz criterion	-1.937949
Log likelihood	49.82562	Hannan-Quinn criter.	-2.099684
F-statistic	3.617087	Durbin-Watson stat	1.746988
Prob(F-statistic)	0.009909		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LSKالنموذج (1)

Null Hypothesis: LSK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.725682	0.9777
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSK)
Method: Least Squares
Date: 03/23/02 Time: 05:25
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSK(-1)	0.005683	0.003293	1.725682	0.0932
D(LSK(-1))	0.405527	0.163720	2.476954	0.0182
D(LSK(-2))	-0.260507	0.165874	-1.570510	0.1253
D(LSK(-3))	0.320350	0.166401	1.925163	0.0624
D(LSK(-4))	-0.188660	0.150226	-1.255842	0.2175

R-squared	0.219709	Mean dependent var	0.035916
Adjusted R-squared	0.130533	S.D. dependent var	0.087278
S.E. of regression	0.081383	Akaike info criterion	-2.062844
Sum squared resid	0.231809	Schwarz criterion	-1.851734
Log likelihood	46.25689	Hannan-Quinn criter.	-1.986514
Durbin-Watson stat	1.628542		

الملحق رقم (8)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLSKالنموذج (3)

Null Hypothesis: D(DLSK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.076986	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSK,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/02 Time: 05:33
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLSK(-1))	-2.138406	0.421196	-5.076986	0.0000
D(DLSK(-1),2)	0.766683	0.351722	2.179795	0.0365
D(DLSK(-2),2)	0.181988	0.238950	0.761616	0.4517
D(DLSK(-3),2)	0.091561	0.138251	0.662277	0.5124
C	-0.001007	0.030903	-0.032592	0.9742
@TREND(1970)	0.000206	0.001124	0.183653	0.8554

R-squared	0.790549	Mean dependent var	0.007542
Adjusted R-squared	0.758814	S.D. dependent var	0.155044
S.E. of regression	0.076143	Akaike info criterion	-2.171759
Sum squared resid	0.191328	Schwarz criterion	-1.915827
Log likelihood	48.34931	Hannan-Quinn criter.	-2.079933
F-statistic	24.91091	Durbin-Watson stat	2.314407
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLSKالنموذج (2)

Null Hypothesis: D(DLSK) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.283632	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.610453	
	5% level	-2.938987	
	10% level	-2.607932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSK,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/02 Time: 05:34
Sample (adjusted): 1976 2014
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLSK(-1))	-2.118315	0.400920	-5.283632	0.0000
D(DLSK(-1),2)	0.750699	0.335907	2.234841	0.0321
D(DLSK(-2),2)	0.171439	0.228623	0.749875	0.4585
D(DLSK(-3),2)	0.086627	0.133675	0.648042	0.5213
C	0.004204	0.012062	0.348547	0.7296

R-squared	0.790335	Mean dependent var	0.007542
Adjusted R-squared	0.765668	S.D. dependent var	0.155044
S.E. of regression	0.075054	Akaike info criterion	-2.222020
Sum squared resid	0.191523	Schwarz criterion	-2.008743
Log likelihood	48.32939	Hannan-Quinn criter.	-2.145498
F-statistic	32.04080	Durbin-Watson stat	2.319725
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (9)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLSKالنموذج (1)

Null Hypothesis: DLSK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.603779	0.0105
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLSK)
Method: Least Squares
Date: 05/20/16 Time: 16:21
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLSK(-1)	-0.481034	0.184744	-2.603779	0.0133
D(DLSK(-1))	-0.047838	0.197742	-0.241921	0.8102
D(DLSK(-2))	-0.248717	0.164846	-1.508783	0.1401
D(DLSK(-3))	0.130740	0.150397	0.869296	0.3904

R-squared	0.404095	Mean dependent var	-0.002307
Adjusted R-squared	0.354436	S.D. dependent var	0.104034
S.E. of regression	0.083588	Akaike info criterion	-2.031186
Sum squared resid	0.251532	Schwarz criterion	-1.862298
Log likelihood	44.62372	Hannan-Quinn criter.	-1.970121
Durbin-Watson stat	1.616669		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LFISCالنموذج (3)

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.905642	0.6347
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	-0.111714	0.058623	-1.905642	0.0637
C	0.191722	0.094042	2.038693	0.0480
@TREND(1970)	0.000666	0.000462	1.439989	0.1575

R-squared	0.094701	Mean dependent var	0.009450
Adjusted R-squared	0.050540	S.D. dependent var	0.015546
S.E. of regression	0.015148	Akaike info criterion	-5.476162
Sum squared resid	0.009408	Schwarz criterion	-5.354513
Log likelihood	123.4756	Hannan-Quinn criter.	-5.431049
F-statistic	2.144449	Durbin-Watson stat	1.576533
Prob(F-statistic)	0.130088		

الملحق رقم (10)

اختبار ديكي فولر للسلسلة LFISCالنموذج (2)

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.469732	0.5394
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	-0.033950	0.023099	-1.469732	0.1491
C	0.069394	0.040851	1.698712	0.0968

R-squared	0.048915	Mean dependent var	0.009450
Adjusted R-squared	0.026271	S.D. dependent var	0.015546
S.E. of regression	0.015340	Akaike info criterion	-5.472279
Sum squared resid	0.009884	Schwarz criterion	-5.391180
Log likelihood	122.3901	Hannan-Quinn criter.	-5.442204
F-statistic	2.160114	Durbin-Watson stat	1.615610
Prob(F-statistic)	0.149086		

اختبار ديكي فولر للسلسلة LFISCالنموذج (1)

Null Hypothesis: LFISC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.911772	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFISC(-1)	0.005226	0.001336	3.911772	0.0003

R-squared	-0.016429	Mean dependent var	0.009450
Adjusted R-squared	-0.016429	S.D. dependent var	0.015546
S.E. of regression	0.015673	Akaike info criterion	-5.451286
Sum squared resid	0.010563	Schwarz criterion	-5.410736
Log likelihood	120.9283	Hannan-Quinn criter.	-5.436248
Durbin-Watson stat	1.571060		

الملحق رقم (11)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLFISCالنموذج (3)

Null Hypothesis: DLFISC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.176174	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 19:06
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFISC(-1)	-0.817229	0.157883	-5.176174	0.0000
C	0.011269	0.005380	2.094404	0.0426
@TREND(1970)	-0.000154	0.000193	-0.796421	0.4305

R-squared	0.402824	Mean dependent var	-0.000399
Adjusted R-squared	0.372965	S.D. dependent var	0.019822
S.E. of regression	0.015696	Akaike info criterion	-5.403625
Sum squared resid	0.009854	Schwarz criterion	-5.280751
Log likelihood	119.1779	Hannan-Quinn criter.	-5.358313
F-statistic	13.49095	Durbin-Watson stat	1.933411
Prob(F-statistic)	0.000033		

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLFISCالنموذج (2)

Null Hypothesis: DLFISC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.156039	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFISC(-1)	-0.808421	0.156791	-5.156039	0.0000
C	0.007639	0.002848	2.682784	0.0105

R-squared	0.393354	Mean dependent var	-0.000399
Adjusted R-squared	0.378558	S.D. dependent var	0.019822
S.E. of regression	0.015626	Akaike info criterion	-5.434404
Sum squared resid	0.010011	Schwarz criterion	-5.352488
Log likelihood	118.8397	Hannan-Quinn criter.	-5.404196
F-statistic	26.58474	Durbin-Watson stat	1.921886
Prob(F-statistic)	0.000007		

الملحق رقم (12)

اختبار ديكي فولر للسلسلة DLFISCالنموذج (1)

Null Hypothesis: DLFISC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.113266	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.619851	
	5% level	-1.948686	
	10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFISC)
Method: Least Squares
Date: 03/13/02 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFISC(-1)	-0.578126	0.140552	-4.113266	0.0002

R-squared	0.286861	Mean dependent var	-0.000399
Adjusted R-squared	0.286861	S.D. dependent var	0.019822
S.E. of regression	0.016739	Akaike info criterion	-5.319184
Sum squared resid	0.011768	Schwarz criterion	-5.278226
Log likelihood	115.3625	Hannan-Quinn criter.	-5.304080
Durbin-Watson stat	2.100937		

الملحق رقم (13)

تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/22/16 Time: 15:25
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LPIB(-1)	1.000000
LSK(-1)	-0.321469 (0.06556) [-4.90346]
LEMP(-1)	-0.975504 (0.12566) [-7.76301]
LFISC(-1)	0.273519 (0.61867) [0.44211]
C	3.251989

Error Correction:	D(LPIB)	D(LSK)	D(LEMP)	D(LFISC)
CointEq1	-0.560647 (0.14196) [-3.94931]	0.007902 (0.18635) [0.04240]	0.143348 (0.14665) [0.97750]	-0.069457 (0.03203) [-2.16876]
D(LPIB(-1))	0.245911 (0.14751) [1.66706]	-0.003736 (0.19363) [-0.01930]	0.161595 (0.15238) [1.06046]	0.044952 (0.03328) [1.35079]
D(LSK(-1))	-0.069198 (0.12196) [-0.56738]	0.359383 (0.16009) [2.24484]	0.051632 (0.12599) [0.40982]	0.004610 (0.02751) [0.16756]
D(LEMP(-1))	-0.285032	0.011245	-0.187906	-0.040663

	(0.16774)	(0.22019)	(0.17328)	(0.03784)
	[-1.69924]	[0.05107]	[-1.08442]	[-1.07454]
D(LFISC(-1))	-0.280999	-0.136423	0.702052	0.066308
	(0.71829)	(0.94288)	(0.74201)	(0.16205)
	[-0.39120]	[-0.14469]	[0.94615]	[0.40919]
C	0.059203	0.027341	0.027541	0.007964
	(0.01509)	(0.01981)	(0.01559)	(0.00341)
	[3.92202]	[1.37986]	[1.76619]	[2.33851]
R-squared	0.330817	0.147545	0.151573	0.185018
Adj. R-squared	0.240387	0.032349	0.036921	0.074885
Sum sq. resids	0.166138	0.286268	0.177288	0.008456
S.E. equation	0.067009	0.087960	0.069221	0.015117
F-statistic	3.658260	1.280814	1.322024	1.679952
Log likelihood	58.44259	46.74419	57.04596	122.4694
Akaike AIC	-2.439190	-1.895078	-2.374231	-5.417180
Schwarz SC	-2.193441	-1.649330	-2.128482	-5.171431
Mean dependent	0.054419	0.043613	0.037885	0.009544
S.D. dependent	0.076884	0.089418	0.070536	0.015717

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.16E-11
Determinant resid covariance	1.73E-11
Log likelihood	288.7187
Akaike information criterion	-12.12645
Schwarz criterion	-10.97962